جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-

كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية

قسم العلوم الانسانية

التجارة في عهد الدولة الزيرية
(362-543هـ/971-1152م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط و الحديث

إعداد الطالبة:

- لوث مروة

الاستاذ المشرف:

- حاج سعد سليم

اللجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	الجامعة
د- عمار غرائسة	رئيسا	حمه لخضر
أ- سليم حاج سعد	مشرفا ومقررا	حمه لخضر
أ- أحمد بن خيرة	مناقشا	حمه لخضر

السنة الجامعية: 1437-1438هـ/2016-2017م

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-

كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية

قسم العلوم الانسانية

التجارة في عهد الدولة الزيرية
(362-543هـ/971-1152م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط و الحديث

إعداد الطالبة:

- لوث مروة

الاستاذ المشرف:

- حاج سعد سليم

اللجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	الجامعة
د- عمار غرائسة	رئيسا	حمه لخضر
أ- سليم حاج سعد	مشرفا ومقررا	حمه لخضر
أ- أحمد بن خيرة	مناقشا	حمه لخضر

السنة الجامعية: 1437-1438هـ/2016-2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أول ما أفتح به هو الحمد والشكر لله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمة العقل وألهمني إلى ما فيه الخير والفلاح طيلة مشواري الدراسي.

أتقدم بآيات الشكر والعرفان للأستاذ المشرف حاج سعد سليم على مجهوداته المبذولة لكي ترى هذه الدراسة النور.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذة تخصص التاريخ الوسيط بما فيهم أعضاء لجنة المناقشة وخاصة الدكتور عمار غرايسه الذي تحمل مشقة قراءة هذا العمل المتواضع وتصويبه.

كذلك أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لمكتبة السلام (آدم) على مجهوداته في تنظيم وإخراج الدراسة بأحسن حلة، والشكر موصول إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد ولو بنصيحة أو توجيه.

قائمة المختصرات

ت: توفي

تح: تحقيق

تر: ترجمة

(د، س): دون سنة النشر

(د، ط): دون طبعة

(د، د، ن): دون دار النشر

ط: طبعة

م: ميلادي

هـ: هجري

مقدمـــــة

مقدمة

شهد الحكم الزيري في إفريقية تطورا كبيرا في العديد من المجالات، وخاصة المجال الاقتصادي فكانت الزراعة هي دعامة الحياة الاقتصادية، والتي تميزت بالاستقرار في ظل الحكم الزيري، فتنوع الزراعة أدى إلى انتشار الأسواق وتبادل السلع بمختلف أنواعها وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية التي أصبحت حرفة يمتهنها الزيريون من أجل الحصول على أرباح.

ومن خلال موضوع بحثنا:

التجـــارة في عهد الدولـــــة الزيرية

(362–543هـ/971–1152م)

الاشكالية العامة:

كيف تطورت التجارة الداخلية والخارجية بإفريقية خلال عهد الدولة الزيرية (362–543هـ/971–1152م)؟

الإشكاليات الفرعية التالية:

- ماهي العوامل التي أدت إلى تنشيط التجارة الداخلية والخارجية خلال حكم الدولة الزيرية إفريقية وما هي العوامل المعيقة لها ؟
- ماهي أهم الوسائل والطرق التي سهلت عملية التبادل التجاري؟
- ماهي أهم الأسواق وأنواع السلع المتبادلة داخليا وخارجيا ؟

دواعي اختيار الموضوع:

هو معرفة أحوال التجارة و العلاقات التجارية السائدة في تلك الفترة إي خلال عهد الدولة الزيرية و أثرها على الوضع السياسي بإفريقية

هدف الدراسة:

الاجابة على الاشكالية الرئيسية وما تندرج تحتها من اشكاليات فرعية، ومحاولة اثراء المدرسة التاريخية في العصر الوسيط من خلال اثارة بعض الاشكاليات ومحاولة الاجابة عليها.

تقسيمات الدراسة:

لمعالجة الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قسمنا الدراسة الى مقدمة وفصل تمهيدي ومبحثين وخاتمة.

المقدمة:

احتوت على موضوع وطرح الاشكال العام والاشكاليات الفرعية ودواعي اختيار الموضوع والخطوط العريضة للدراسة دون ان ننسى المنهج المتبع والاشارة الى اهم الصعوبات التي واجهتنا في اثناء انجاز الدراسة.

الفصل التمهيدي:

تناولنا فيه نسب بني زيري وأهم حكام الدولة الزيرية وأهم المظاهر الاقتصادية في تلك الحقبة.

المبحث الأول:

تطرقنا فيه على عوامل تطور التجارة الداخلية والعوامل المعيقة لها، وأهم وسائل وطرق التبادل التجاري.

المبحث الثاني:

وتطرقنا فيه عن أهم عوامل تطور التجارة الخارجية وأهم صادرات وواردات الدولة الزيرية.

المنهج المتبع:

كما اتبعت في هذا الموضوع المنهج الوصفي التاريخي.

نقد المصادر والمراجع:

لقد اعتمدنا في دراستنا على عدد من مصادر متنوعة في طبيعتها تتمثل في مصادر التاريخية كتب التراجم والطبقات المؤلفات الجغرافية.

- **كتاب العبر لعبد الرحمان بن خلدون(ت808هـ/1406م):** وهذا الكتاب عبارة عن موسوعة تاريخية شاملة ويعتبر من المصادر الرئيسية التي يعول عليها في البحث، حيث يعالج تاريخ المغرب معالجة تفصيلية، أما المقدمة فقد تميزت بدقتها اللامتناهية التي لا يظهر فيها سرد لأخبار التاريخ.

- **البيان المغرب في أخبار المغرب الأندلسي لابن عذارى المراكشي(عاش712هـ/1112م):** يعد كتابه بأجزائه الخمسة من أهم مصادر تاريخ المغرب خاصة الاعتماد على بعض الكتب المفقودة.
- **المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي(في النصف الثاني من القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي):** يعد هذا الكتاب من أهم المصادر التاريخية.

أثناء دراستي لهذا الموضوع كان لزاما عليا الاطلاع على الدراسات التي تناولت التاريخ الاقتصادي للمغرب في العصر الاسلامي، وذلك للإحاطة بالجوانب الاقتصادية، وكيفية التعامل مع مصادر الموضوع، ومن بين الدراسات التي استعنت بها وهي التي أعدها ادريس هادي روجي، الدولة الصنهاجية، ودراسة أخرى اعدها الباحث جودت عبد الكريم يوسف بعنوان الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال القرنين الثالث والرابع هجري كما استعنت بكتاب الحبيب جنحاني: دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في المغرب الاسلامي، وايضا دراسة أعدها عز الدين أحمد موسى بعنوان النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي.

ومن أهم المصادر الجغرافيا والرحلات التي اعتمدت عليها في البحث: الأصطخري، المسالك والممالك، ابن حوقل، صورة الارض، والبكري، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، والادريسي، القارة الافريقية وجزيرة الاندلس.

أما بالنسبة لكتب الفقه والنوازل، البرزلي، فتاوى البرزلي، وكتب التاريخ، لابن أثير، الكامل في التاريخ.

أما الموسوعات الأدبية كتاب النويري، تاريخ المغرب في العصر الوسيط، القلقشندي، صبح الأعشى.

أما بالنسبة لأهم المراجع والدراسات الحديثة، دراسة جويتاين داوشلومر، دراسات في التاريخ الاسلامي والنظم الاسلامية، وكتاب اوليفيا ريمي كونستبل، التجارة والتجار في الأندلس.

أما بالنسبة للصعوبات التي واجهتني في الموضوع تنوع المصادر وصعوبة التعامل معها وقلة المراجع المختصة بموضوع التجارة في الدولة الزيرية.

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى أستاذي عمار غرايسة و الاستاذ حاج سعد سليم وإلى كل من ساعدني في هذا الموضوع من قريب أو بعيد.

الفصل التمهيدي

لمحة تاريخية حول الدولة الزيرية

(362ـ543هـ/971ـ1152م)

1- نسب بني زيري

2- حكام الدولة الزيرية

الفصل التمهيدي: لمحة تاريخية حول الدولة الزيرية

1- نسب بني زيري:

يرجع نسب بني زيري إلى قبيلة صنهاجة البربرية[1]، ومن الفروع العديدة التابعة لهذه القبيلة هي تلكاتة، والذي ينتمي إليها بنو زيري بإفريقية وغيرها من الفروع، كما يعد تقدير عددها بسبعين فرعا.

وقد أشار ابن خلدون إلى أن الصنهاجيين ويعني بذلك التلكاتة كانوا مشهورين بأنهم من (موالى) الخليفة على ابن أبي طالب، ومن الواضح أن هذا الولاء ناتج عن إخلاص صنهاجة للفاطميين، وتعاونت معهم في ضد الأخطار التي تعرضت لها دولتهم ببلاد المغرب[2]، وكان أول اتصال بينها في عهد المنصور الفاطمي، حيث قدم زيري بن مناد وأهل بيته وقبيلته لمحاربة أبي يزيد الخارجي سنة (335هـ-946م)، وصار بنو زيري أعونا وأتباعا للفاطميين[3].

وبعدما أخضع زيري الصنهاجيين لسلطته، تأهب الزناتيون لمهاجمته وعندما أطلع زيري على ما كان يحاك ضده[4] شن حرب على الزناتيين ثم عاد الصنهاجيون إلى جبل تيتري محملين بالغنائم فذاع صيت زيري بن مناد في جميع أنحاء المغرب[5].

---

[1] ابن أبي دينار القيرواني، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، المكتبة الوطنية، سوق المطارين، تونس ص 71.

[2] إدريس هادي روجي، الدولة الصنهاجية، ترجمة حمادي الساحلي، دار العرب الإسلامي، ط1، بيروت1982، ج1، ص43.

[3] ابن أبي دينار القيرواني، المصدر السابق ، ص 73.

[4] إدريس هادي روجي، المرجع السابق ص 43.

[5] نفسه ص44.

2- حكام الدولة الزيرية:

2-1- بلكين بن زيري مناد الصنهاجي (362-373هـ) (973-983م):

وفي شهر محرم من سنة361هـ/972م كتب المعز لدين الله إلى يوسف بن بلكين يستدعه إلى القيروان، وأمره بأن لا يقوم بحملات عسكرية ولا ينشغل بقتال زناته، إلا أنه لم يجعل له حكما على جزيرة صقلية ولا على مدينة طرابلس الغرب، وجعل على جباية الأموال إفريقية زياد الله ابن القديم[1]، وعلى الخراج عبد الجبار الخرساني، وأمرهم بالانتقاد إلى يوسف بن زيري[2]، وواجه يوسف عدة ثورات بالمغرب كان منها عصيان أهل تيهرت[3].

ثم سيطرت قبيلة زناته على مدينة تلمسان وقد توجه إلى تيهرت بجنوده وأعادها إلى طاعته كما توجه إلى تلمسان وأعادها إلى حكمه في سنة 365هـ/976م[4].

في سنة 373هـ/984م خرج الأمير (يوسف) على رأس جيشه لاستعادة سجلماسة من أيدي بعض الثوار الذين استولوا عليها، لكنه أصيب بمرض أدى به إلى موته في شهر ذي الحجة سنة 373هـ مايو984م.[5]

2-2- المنصور بن يوسف بلكين بن زيري (373-386هـ) (984-996م):

بعد وفاة بلكين أوصى بولاية ابنه المنصور[6]، وكان بمدينة أشير[1]، فولى الإمارة بالإجماع في أوائل 374هـ/985م[2] وفي عهده قامت ثورتان، الأولى قام بها أبو الفهم

---

[1] محمد طمار، المغرب الاوسط في ظل صنهاجة، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص43.

[2] المقريزي، اتعاظ الحنفاء بأخبار الخلفاء، نشره جمال الدين الشبال، القاهرة ، ج1، 1416 هـ /1996م، ط2، ص 64.

[3] ابن الأثير عز الدين أبو الحسن، الكامل في التاريخ، ترجمة أبو فداء عبد القاضي، دار الكتاب العلمية ، ط2، بيروت 1992، ص64.

[4] ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1992، ج2، ص319.

[5] نفسه ص320.

[6] محمد طمار ، المرجع السابق ص 52.

الخرساني سنة 376هـ/986م وأيدته قبائل كتامه، فحاربه المنصور وخرج بلاد كتامة سنة 372هـ/983م، وتكمن من القبض عليه وقتله[3]، والثانية ثورة أبي بهار بن زيري في تهيرت سنة 379هـ/990م فزحف إليه المنصور إلى تيهرت، ففر أبو البهار ودخل عسكر أبي الفتح المنصور مدينة تيهرت وقتل من تصدى لهم وولى على تيهرت أخاه يطوفت وعاد إلى أشير[4]، ثم اختلف أبو البهار في فاس مع زيري بن عطية[5].

2-3- باديس بن المنصور (386-406هـ/996-1014م):

فقد ظهر باديس بمظهر الملك القوى وإثر توليتها لإمارة ارتحل إلى سوسة فأقم بها أياما ثم ذهب إلى المهدية[6]، وفى سنة393هـ/1004م عقد أبو مناد ولاية أشير[7]، لعمه حماد بن أبي الفتوح يوسف بن زيري بن مناد، فخرج عليها وأعطاه خيلا وسلاحا كثيرا[8].

وفي أول رجب من سنة 390هـ/1000م خرج نصير الدولة إلى رقادة متوجها لقتال زيري بن عطية الزناتي أمير الغرب، ثم جاء الخبر برحيل زيري بن عطية إلى الغرب[9]، وبفضل حماد بن بلكين عادت المياه إلى مجاريها في المغرب الأوسط، وأصبح باستطاعة باديس التفرغ لشؤون طرابلس وتحقيقا لهذه الغاية استدعى إلى القيروان حماد

---

[1] ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في اخبار المغرب والأندلس، ترجمة ليفي بروفنسال، دار الثقافة، الطبع الخامسة، بيروت، 1995، ج1، ص229.

[2] محمد طمار، المرجع السابق، ص52.

[3] ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ج1، ص243.

[4] ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص324.

[5] ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ج1، ص244 .

[6] نفسه، ص355.

[7] ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص154.

[8] النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب: تاريخ المغرب في العصر الوسيط، تعليق محمد أبو ضيف، دار النشر المغربية، دار البيضاء، ج2، ص122.

[9] ابن عذاري المراكشي: المصدر السابق، ص 251.

الذي لا يمكن الاستغناء عن مساعدته الثمينة[1]، مؤيدًا هذا القرار على أن باديس كان يرى أن سلطته قد تعززت بما فيه الكافية فالمغرب الأوسط[2]، وأنه في حاجة إلى جميع قواه لاستعاده جميع نفوذه في المغرب المنطقة الجنوبية من إفريقية[3].

2-4- المعز بن باديس (406-453هـ) (1015-1061م):

لما توفي زيري بن عطية أقام الزناتيون ابنه المعز مكانه[4]، فبدأ المعز بن زيري بتوجيه نظره نحو المغرب الأوسط اقتداء بأبيه[5]، ومن سنة 395هـ/1005م كان حماد بن بلكين الذي ترك له ابن اخيه باديس حرية التصرف، يبذل قصار جهده بلا انقطاع لإجلاء الزناتيين من المغرب الأوسط[6]، وتركيز أسس دولة بني حماد.

فأسس حماد قلعة لحماية مملكته، فاستاء باديس من قوة تعاظم عمه فنشب صراع بينهما[7].

و توفي باديس في وقت مبكر وهو في أوج النشاط، قبل أن يظهر كل ما هو قادر عليه، فبقي الخطر الزناتي في جنوب إفريقية، وبفاء البلاد تابعة للدولة الفاطمية[8].

أما في عهد تميم بن المعز بن باديس 653-604هـ/1061-1108م حاول إرجاع

---

[1] أبن خلدون: المصدر السابق، ص 158.

[2] مؤلف مجهول: مفاخر البربر، نشره لفي بروفنسال، ص36.

[3] ابن الخطيب لسان الدين: أعمال الإعلام، دار الكتب، دار البيضاء، ص 454.

[4] ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ج1، ص267.

[5] مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 37.

[6] البكري أبو عبد الله بن عبد العزيز: المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، ترجمة وكلين دولسان، باريس، 1965، ص187.

[7] ادريس هادي روجي، المرجع السابق، ص 144.

[8] نفسه، ص159.

الدولة الصنهاجية المفككة إلى سالف عزها، ولبلوغ هذه الغاية سيسعى إلى إذكاء الأحقاد بين الهلاليين بالاعتماد على بني رياح وبني عدي ضد الأثيج وزغبة، وبعد مدة قليلة من انتصاره على صاحب سفاقس حمو بن مليل تكمن من إخضاع سوسة[1]، كما أخضع مدينة تونس 458-460هـ/1065-1067م[2]، والاستلاء على أربس والقيروان[3].

وبعد وفاته تولى الإمارة يحي (509-501هـ/1108-1116م) [4]فدخل يحي في طاعة الفاطميين واهتم أولا بالغزو في البحر، وتكمن من إخضاع جربة وتونس وجبل وسلات ومغراوة بالجريد، أما عهد علي (515-509هـ/1116-11121م) وأهم قضية في عهده هي قضية قابس التي استنجد صاحبها بملك صقلية روجار الثاني ضد علي[5]، بعدما حاول منافسة أسطول المهدية وبعقد التحالف مع الأعراب على وجه الخصوص[6].

مقابل أموال طائلة، رد الأمير الزيري الهجوم الذي شنه رافع على المهدية[7]، وأخرجه من القيروان التي عليها، ولكنه لم يستطيع أن يفتك منه قابس[8].

ولقد عرفت الإسلامية في القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي تطورًا هاما من مختلف نواحي الحياة ومن بينها التطور الاقتصادي[9].

[1] ابن أبي دينار القيرواني، المصدر السابق، ص85.
[2] ابن خلدون، المصدر السابق ، ص 160.
[3] النويري، المصدر السابق، ص161.
[4] ابن ابي دينار القيرواني، المصدر السابق، ص88.
[5] ادريس هادي روجي، مرجع سابق ص 357.
[6] ابن عذاري المراكشي، مرجع سابق ص 305.
[7] النويري، المصدر السابق، ص 161.
[8] ادريس هادي روجي، المرجع السابق ج1، ص 357.
[9] ابن خلدون، المصدر السابق ج1ص422.

- **الزراعة:**

شهدت الزراعة تطورًا ملحوظا في العهد الزيري، حيث أصبح القمح والشعير والحنطة الإنتاج الرئيسي في بلاد إفريقية وربما يرجع السبب في ذلك إلى أرضها السوداء وهذا ما أدى إلى رخص أسعارها إلى درجة جعلت البكري يقول عنها وكانت أسعار القيروان نازرة ولم يكن للحنطة بها قيمة وربما اشترى وفر بعيد من الحنطة بدرهمين[1].

ولقد كانت المناوبة في الزراعة معروفة في ذلك الوقت فيزرع نصف الأراضي عاما ويترك نصفها بورا[2]، حيث يزرع في العام القادم، وربما كانت هذه الطريقة مقتصرة على أصحاب الملكيات، وكان الفلاحون يستعينون بأدوات عديدة من أجل إنجاز أعمالهم الفلاحية ومنها المحراث الخشبي البسيط والذي يجره زوج من البقر في الغالب. واستعملوا الكرك والرفش والجاروف، اذا كانت الأراضي واسعة استعملت الجواريف الكبيرة تجرها البقر.

وكانوا يعملون على تسوية الأراضي بنقل التربة من المكان المرتفع إلى المكان المنخفض، وبعد الانتهاء من عملية التسوية يتم تقسيمها إلى قطع. [3]

واشتهرت مناطق عدة إفريقية بزراعة الحنطة فقد ذكر ابن حوقل باجة* وقال أنها مدينة أزلية كثيرة القمح والشعير[4].

[1] البكري، المصدر السابق، ص56.

[2] ابن عذاري المراكشي : المصدر السابق، ج1، ص101.

[3] جودت عبد الكريم يوسف : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، الجزائر ، ص22.

[4] ابن حوقل أبو القاسم النصيبي: صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ، ص76.

أما البكري فقال أن الناس كانوا يتنافسون عليها فلما سئلوا عن ذلك قالوا الأربعة أشياء قمح عندة وسفرجل زانة وعنب بلطة وحوت درته كما وصف الإدريسي مدينة باجة أيضا قائلا كثيرة القمح والشعير[1].

أما صاحب الاستبصار فقال" وباجة رخيصة الأسعار إذا أخصبت البلاد لم يكن للحنطة قيمة[2]، وكانت بوبة من المناطق التي يزرع فيها القمح والشعير ويكون في أغلب الأوقات[3]، كما أن تونس مدينة حسنة يحط بها من جميع جهاتها فحوص ومزارع للحنطة والشعير وهي أكبر غلاتها [4]، أما الموز فكان يجود في منطقة واحدة في إفريقية وهي قابس[5] اللوز المفروك الموجود في تونس من أطيب الثمار وأنفسها فهو يفرك بعضه بعضا من ورقة قشره ويحك باليد[6].

ويعتبر الزيتون من أهم مغروسات إفريقية الزيرية ويوجد في مناطق عديدة، كسفاقس وهي مدينة جل غلاتها الزيتون والزيت، فكان وصفه مطابقا لوصف ابن حوقل حيث قال "وجل غلاتها الزيتون والزيت وبها منه ما ليس يوجد بغيرها مثله[7]، وتعتبر قابس من مناطق إنتاجية وبها الزيت والزيتون[8].

---

[1] البكري: المصدر السابق، ص57.

[2] مجهول: كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر سعد زغلول عبد الحميد، درا النشر المغربية، درا البيضاء، 1975، ص 160.

[3] ابن حوقل: المصدر السابق، ص77.

[4] الإدريسي ابو عبد الله بن محمد بن عبد الله: القارة الإفريقية وجزيرة الأندلس مقتبس من كتاب نزهة المشتاق، ترجمة إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983، ص190.

[5] مجهول: الاستبصار، المصدر السابق، ص113.

[6] البكري: المصدر السابق، ص 41.

[7] ابن حوقل، المصدر السابق ص 73.

[8] نفسه ص 72.

كما كانت القرى التابعة إلى زويلة عباره عن غابات الزيتون الذي يعصر منه زيت طيب عجيب يعم بسائر بلاد إفريقية ويتجهز به إلى بلاد المغرب[1]، ومن إنتاج إفريقية الزراعي القطن وكان يزرع في تونس ومنها ما ينقل إلى القيروان [2].

أما التين فكان في مناطق متعددة فكانت قلشانة من المناطق إنتاج التين الأخضر[3]، ومذكود من المناطق التي يجلب منها التين ويكون زبيبا وهو أغلى من غيره من الأنواع الأكثر طلبًا[4].

كما اشتهرت بلاد إفريقية بالنخيل فتوزر[*]، سواء عظيم من النخيل وأكثر بلاد إفريقية تمر، ومنها تخرج أكثر الأيام ألف بعير موفورة تمرًا[5]، كما أن بسكرة كثيرة التمر[6]

وبها أصناف كثيرة فهناك جنس يعرف بالكسب وهو الصيحاني يضرب به المثل لفضله على غيره من الأجناس وهناك جنس آخر يعرف باللياري[7]، وكان في قفصة نخل كثيرة وبها أنواع متعددة من التمر العجيب[8].

وهناك منطقة في إفريقية سميت ببلاد الجريد لكثرة النخيل بها[9].

---

[1] الادريسي: المصدر السابق ص 184.

[2] ابن حوقل: المصدر السابق، 75.

[3] البكري: المصدر السابق، ص 41.

[4] نفسه، ص 57.

[*] توزر: هي مدن قسطيلة وهي مدينه كبيرة عليها سور مبني بالحجر و الطوب، نفسه ص 48.

[5] نفسه، ص48.

[6] نفسه، ص 53.

[7] البكري: المصدر السابق، ص53.

[8] الإدريسي: المصدر السابق، ص 178.

[9] مجهول: الاستبصار، المصدر السابق، ص 150.

كما ظهرت العديد من المزارع، وقد تكلمت كتب الجغرافيا عنها، كمزارع كثيرة الفواكه وجودة الثمار[1].

ويبدوا أنَّ الزيريين قد ساروا على السياسية الفاطمية، كما أن المنصور الزيري ترك البقايا للرعايا الفاطميين وهو ما فعله من قبل المنصور الفاطمي[2]، وقد كانت لهذه السياسية نتائجها وثمارها، فاشتهرت إفريقية بالبساتين والحقول وهذه السياسية مكنت المنصور الزيري أن يرسل هدية إلى مصر قيمتها ألف دينار[3].

وتنوعت الأسواق في إفريقية كسوق إبراهيم به شجر التين وسوق يباع فيه البطيخ وغير هامة الأسواق.[4]

وبتنوع المنتوجات تنوعت وسائل الري كالنافورة والدولات والشادوف والدلو.[5]

- **الصناعة:**

لقد انتشرت في الدولة الزيرية صناعات عدة منها صناعة الحرير التي ورد الحديث عنها في كتب الجغرافيا، فمدينة قابس يعمل فيها الحرير الغزير[6]، وهو أدق الحرير ولا يعمل إلاَّ في قابس[7].

كما اشتهرت مدينة سوسة بصناعة الغزل وهذا ما دفع بالجغرافيين إلى وصف ذلك كل حسب تعبيره، فالبكري يقول والحياكة بها كثيرة ويغزل بها غزل يباع زنة مثقال منه بمثقالين

[1] ابن حوقل: المصدر السابق، ص 75.
[2] ابن عذاري المراكشي: المصدر السابق، ج1، ص 245
[3] جودت عبد الكريم يوسف، المرجع السابق، ص 34.
[4] ابن حوقل: المصدر السابق، 77.
[5] جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص63.
[6] ابن حوقل: المصدر السابق، ص 72.
[7] البكري: المصدر السابق، ص 17.

من الذهب[1]، وهي على حسب صاحب الاستبصار مخصوصة بكثرة الأمتعة وجودة الثياب وجمع الثياب الرفيعة المطروزة تجلب من سوسة.[2]

ومن الثياب أيضا هناك الكساء الطراقي ينسب إلى مدينة طراق*، والذي يتجهز به إلى مصر[3] والمهدية من المهدية من المدن التي تصدر الثياب الحسنة، ومنها يحصل التجارب الثياب الحسنة الدقيقة الجيدة إلى كل أقطار العالم[4].

ومن الصناعات التي ظهرت بإفريقية صناعة الخزف التي انتشرت في تونس وكانت تعرف بالزيجية، وكانت تتصف بشدة البياض والرقة وليس مثيلها نضير في إفريقية كما كانت أول حلة من المناطق التي تدبغ فيها جلود البقر[5].

وصناعة الملح التي انتشرت خاصة في منطقة لمطة وهي ملاحة كبيرة من صفات ملح هذه المنطقة أنه لا يفوقه ملح وكان يحمل إلى ما جاورها من البلاد.[6]

وهكذا تنوعت الصناعات في عهد الدولة الزيرية كالصناعة الحديدية والصناعات الذهبية والصناعة الفصية والصناعة النحاسية والصناعة الرصاصية[7] والصناعة الخشبية ويبدوا أنها كانت تصنع للأثرياء من أخشاب مستوردة، فكانت في قصور بني زيري مصنوعة من أخشاب هندية ضمت أجزاؤها إلى بعضها البعض بمسامير ذهبية[8].

---

[1] البكري: المصدر السابق، ص36.

[2] مجهول، الاستبصار، المرجع السابق، ص 119.

* طراق: هي مدينة في منتصف الطريق بين فج الحمار وقفصة في طريق القيروان، البكري، المصدر السابق، ص 47.

[3] مجهول، الاستبصار، المرجع السابق 47.

[4] الإدريسي: المصدر السابق، ص 183.

[5] البكري: المصدر السابق، ص 40.

[6] ابن حوقل: المصدر السابق ص 84.

[7] أرشباد لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ترجمة أحمد محمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، مؤسسة فرانكلين للطباعة، ص 331.

[8] جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص 117.

وصنعوا المغارف والملاعق والعود الذي يقطع عليه اللحم واللوح الذي يمد عليه الكعك وكانت تصنع من الخشب الصلب كالبلوط، فصنعوا المهاريس.

كما صنعوا الصحون والكؤوس الخشبية والأقفاص ولهذا أرسل زيري بن عطية المغراوي هدية للأمويين عددًا كبيرا من السهام والأقواس المصنوعة من شجر الزان.[1]

أما من الناحية التجارية فقد شهدت إفريقية في عهد بني زيري تطورا ملحوظا[2]، إذ تمكنوا من فرض سيطرتهم على التجارة البحرية[3].

كما اعتبر ابن خلدون أن الدولة هي التي تتحكم في الأسواق ولذا وجب عليها أن تسيطر على الأموال وجبايتها حتى لا يؤدي ذلك إلى اختلال نظام السوق[4].

وبما أن نشاطي الزراعة والصناعة لم يكونا متطورين في الدولة الزيرية بالقدر الكافي فالسبب يرجع حب عز الدين موسى إلى كون سياسية الزيريين لم تكن مشجعة للصناعة، وضعف الزراعة وتوقف التعدين، وقلة الصناعات المعدنية بسب الغزو الهلالي للمناطق الداخلية والهجوم النورماني على السواحل[5].

ولهذا الأمراء الزيريون كانوا جاهدين على رفع مستوى التجارة، فلما تدهورت علاقاتهم التجارية مع الفاطميين بسب القطيعة المذهبية، ومع الحماديين أبناء عمومتهم، سعوا إلى ربط علاقات تجارية متينة مع النورمان في صقلية[6].

---

[1] البكري: المصدر السابق، ص 40.

[2] آدم ميتز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع هجري، ترجمة عبد الهادي أبو ريدة، مطبعة لجنة التأليف، ط3، القاهرة 1957، ج2، ص 365.

[3] ابن خلدون: المقدمة، المطبعة البهية المصرية، بلا تاريخ، ص 201.

[4] عز الدين موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، دار الشروق، ط1، بيروت 1983، ص209.

[5] نفسه ص 264.

[6] ابن عذارى مراكشي: المصدر السابق، ج1، ص 240.

ومن مظاهر اعتناء الأمراء الزيريين بالتجارة أن التجار في حد ذاتهم كانوا يترحمون على المعز بن باديس[1] (406-454هـ/1016-1062م) ويدعون له، والسبب في ذلك يرجع إلى الأعمال الجليلة التي قام هذا الأمير من أجل جعل إفريقية منطقة تجارية كبرى وتسهيل تنقل التجارة مما يعود بالفائدة على البلاد[2].

وهكذا نستنتج بأن الزراعة هي دعامة الحياة الاقتصادية في المنطقة، التي تمتعت بالهدوء والاستقرار في ظل الحكم الزيري فيما عدا الفترة التي شهدت هجوم العرب الهلالية على البلاد، وقد ساعد تطور نظام الري على تطور الزراعة، فعرفت المنطقة زراعة القطن وقصب السكر والشعير وازدهرت زراعة التمر والعنب والموز، ولعبت تربية الأغنام دورًا مهما في حياة الفلاح المغربي، وقامت الأسواق المنتشرة بالمدن بدورهم في تنشيط الحركة التجارية في بلاد إفريقية.

ولقد توترت العلاقات بين بني زيري وأهل صقلية إلى درجة أن الموت فأجا عليا وهو ينهي استعداداته لقتال النورمان، وبعد وفاة على تولى الإمارة الحسن بن على بن يحي 515- 543هـ/1124-1148م ولقد توجه القائد بن العزيز صحبة الحسن إلى مدينة الجزائر في شهر محرم سنة 544هـ/1149م، وأنزله هو وأولاده في أمكنه لا تليق بهم، وأجرى عليهم جرايات لا تكفيهم وأمر ميمون بمراعات أحوال الحسن ومنعه من السفر إلى الخليفة عبد المؤمن[3]، لما توقعه من استعانة عبد المؤمن به في أخذ بجاية فبلغ في التشديد عليه في ذلك، وأقام ساكنا بها إلى أن نزل عبد المؤمن إلى المغرب الأوسط[4].

---

[1] ابن أثير، المصدر السابق، الجزء التاسع، ص 119.

[2] نفسه، ص199.

[3] إدريس هادي روجي، المرجع السابق، ص 245.

[4] التجاني أبو عبد الله محمد عبد الله بن محمد بن أحمد، رحلة التجاني، دار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981، ص 343.

كما شكلت العلاقات الزيرية الفاطمية حجر الزاوية في وضع بني زيري بالمغرب، إذا أسفرت هذه العلاقات على هجوم الهلالية على أقاليم الدولة الزيرية، بمساعدة الفاطميين في مصر وتوجيههم، وكان ذلك سببا رئيسيا في سقوط بني زيري وانتهاء دولتهم[1].

[1] التجاني، المصدر السابق، ص ص: 69، 70.

المبحث الأوّل

التجارة الداخلية في عهد الدولة الزيرية

(362ـ543هـ/971ـ1152م)

المطلب الأول: عوامل تطور التجارة الداخلية والعوامل المثبطة لها

المطلب الثاني: وسائل وطرق التبادل التجاري

المطلب الثالث: أصناف التجار

المبحث الأول: التجارة الداخلية في عهد الدولة الزيرية

المطلب الأول: عوامل تطور التجارة الداخلية والعوامل المثبطة لها

1- عوامل تطور التجارة الداخلية في عهد بني زيري:

1-1-الطرق التجارية:

فهي تعتبر المحرك الرئيسي للتجارة، فهناك طريق يتجه من القيروان إلى قفصة على ثلاث مراحل ومنها قسطيلية على سبعة مراحل[1]، وطريق آخر من قفصة إلى سفاقس، وطريق آخر من باغاية إلى قسطيلية إلى مدينة الحمة إلى تيقوس إلى قفصة [2].

كما يوجد طريق من سفاقس إلى قابس نزولا بالجرف على مسافة 70ميل وطريق يربط سفاقس برقادة القيروان ومنها إلى المدية[3].

وطريق يربط تونس بباجة ومنها إلى طبرقة ومنها إلى بنزرت[4] وينطلق الطريق من بونة إلى الطرف إلى جون الازقاق إلى مرسى الخرز إلى طبرقة إلى طرف المنشار إلى قلعة أبي خليفة إلى رأس الطرق إلى بنزرت إلى مرسى بني وجاص إلى قصر جردان إلى قرطاجة إلى حلق وادي تونس إلى طرف أفران إلى قصر النخلة إلى قصر ميزنت[5]

---

[1] المقديسي: المصدر السابق، ص 193.

[2] الإدريسي: المصدر السابق، ص 246.

[3] البكري: المصدر السابق، ص 54.

[4] الإدرسي: المصدر السابق، ص 205.

[5] نفسه، ص ص: 200، 201.

وهناك طريق من القيروان إلى جلولا إلى آجر ومنها إلى فهمين ومنها إلى مدينة بونة[1] وطريق من القيروان إلى قصر رباح ومنها طرفي إلى سفاقس ومنها إلى غافق ثم إلى تاورفي ومنها إلى عين الزيتونة ومنها إلى قابس ومنها إلى جزيرة جربة[2]، وكان التجار يستعملون في النقل التجاري البري الدواب[3]، ويذكر المقديسي أن التجار المغاربة كانوا يستعملون في تنقلاتهم التجارية الأحمرة المصرية والبغال والجمال والحصان.

هذا بالنسبة للطرق البرية الداخلية ووسائل النقل فيها، أما بالنسبة للنقل النهري فهناك إشارتان إلى وجوده داخل الدولة الزيرية الأولى تحدث عنها البكري، وقال أنه كان في قسنطينة ثلاث أنهار تجري فيها السفن ويحتمل أن تكون هذه السفن سفن تجارية .[4]

أما الاشارة الثانية فتحدث عنها ابن سعيد المغربي أثناء حديثة عن قابس حيث قال و بها نهران تدخل فيهما السفن والمراكب المتوسطة [5]، هذا بالنسبة للطرق التجارية ووسائل النقل والتي كان لها دور كبير في تطور التجارة الداخلية في عهد بني زيري بإفريقية.

[1] البكري: المصدر السابق، ص 54.

[2] نفسه، ص 75.

[3] الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب، إشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، الجزء الثامن، ص 204.

[4] البكري: المصدر السابق، ص ص: 63،64.

[5] ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، ترجمة إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، ص 144.

1-2-الأسواق:

يوجد بإفريقية العديد من الأسواق فكل سوق مخصص ببضاعة معينة ويعود الفضل في تنظيم هذه الأسواق إلى الوالي يزيد بن حاتم[1].

فهناك أسواق تسمى بأسماء أشخاص مثل سوق إسماعيل وسوق اليهود[2]، كما كانت الأسواق تقام في التجمعات السكانية حيث يقوم الناس بأعداد مكان للتبادل التجاري، ولهذا كان لكل قبيلة أو مجموعة قبائل متجاورة سوق محلية[3]، وتصنف الأسواق إلى أربعة أصناف:

- **الأسواق العسكرية:** وهي الأسواق التي تتنقل مع الجيوش الغازية وهي تتبع سيرها وتحط رحالها أمام معسكراتها[4].
- **الأسواق الأسبوعية:** ومن الأسواق الأسبوعية المعروفة سوق المهدي يسمى سوق الأحد[5] كما كان في مدينة غافق سوق ينعقد يوم الجمعة، وفي القيروان سوق ينعقد يوم الخميس.
- **الأسواق الموسمية:** تنعقد في مواسم معينة كأسواق مرسى الخرز التي تحدث عنها المقدسي وتنعقد في مواسم صيد المرجان.

---

[1] ابن عذراي المراكشي: المصدر السابق، ص 78.

[2] الحبيب الجنحاني: المغرب الاسلامي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الدار التونسية للنشر تونس، ص67.

[3] جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق، ص134.

[4] ابراهيم القادري بوتشيش: إضاءات حول التراث الغربي الإسلامي، دار الطليعة للنشر، ط1، بيروت 2002، ص 98.

[5] التجاني، المصدر السابق ص351.

- **الأسواق اليومية:** وهي الأسواق التي كانت موجودة في كل المدن المغربية بصفة دائمة ويومية، فالمقدسي يذكر مدينة صبرة شديدة العمارة حسنة الأسواق.[1]

أما ابن حوقل وصف مدينة بونة لها أسواق حسنة وتجارة مقصودة وأرباح متوسطة[2]، ومن المدن التي تكثر بها الأسواق مدينة تونس[3].

أما البكري تكلم عن الأسواق دون وصف[4]، فمدينة رقادة بها قصور عجيبة عمرت بالأسواق والحمامات والفنادق[5]، والإدريسي تحدث عن قسنطينة بأنها مدينة عامرة[6].

وإلى جانب تنظيم الأسواق على حسب الزمان هناك تنظيم على حسب نوعية السلع والحرف، فقد خصص لكل سلعة مكان معين من السوق وتظهر دقة التنظيم في تخصيص فنادق لتجار كل سلعة، فهناك أسماء وفنادق منسوبة إلى البضاعة مثل فندق الزيت وفندق السكر[7]، ومن الأسواق التي عرفت بسلعها نجد سوق الغزل بسوسة ومن صفاته مكتظا بين صلاتي الظهر والعصر[8].

---

[1] المقديسي: المصدر السابق، ص ص: 225، 226.

[2] ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77.

[3] البكري: المصدر السابق، ص 40.

[4] نفسه، ص29.

[5] نفسه، ص27.

[6] الإدريسي: المصدر سابق ص166.

[7] القادري بوتشيش : المرجع سابق ص242.

[8] الونشريسي: المصدر سابق ص242.

كما كان في صبرة سوق معروف باسم سوق ابن هاشم وهو مخصص لبيع الحنطة والبقل والزيت[1]، ومن الأسواق المعروفة في قفصة سوق البقل[2]، كما كان في تونس سوق مخصص للصياغة[3]، وفي المهدية سوق مخصص للرقيق مختص بالجواري[4].

وفي القيروان سوق للبزازين هم صانعو الحرير وبائعوه، وهناك سوق للدباغين[5]، ومن هنا نرى أن الأسواق في إفريقية كانت تختص بنوع معين من السلع، وتعتبر أسواق الدولة الزيرية[6] ويرجع الفضل إلى المهدي الفاطمي الذي قام بتعمير الدكاكين وترتيب الأسواق، فالأسواق كانت لها مكانة كبيرة لم تكن للبيع والشراء فقط بل كانت مكان للتشهير، كما كانت الأسواق مكانا للفارين والبحث عنهم[7]، ومن هنا نستنتج بأن السوق كانت له أهمية كبيرة، كما كانت هناك أنواع متعددة من الأسواق التي كان لها تنظيمها دقيقا، وآداب عامة لا يمكن لأي شخص أن يتعدى عليها.

[1] الدباغ أبو يزيد عبد الرحمان: معالم الايمان في من معرفة أهل القيروان تعليق محمد ماضور و مكتبة العتيقة تونس مصر ج3، ص162.

[2] البرزلي أبو القاسم بن أحمد بن محمد: فتاوى البرزلي المعروف بجامع مسائل الأحكام، تقديم محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 2002، ج5، ص223.

[3] نفسه، ج1، ص21.

[4] الونشريسي، مصدر السابق، ج4، ص110.

[5] جمعة الشيخة، " ملامح من النشاط الفلاحي في المجتمع الريفي بإفريقية "، مقال منشور في أعمال المؤتمر الثالث في تاريخ وحضارة المغرب، المنعقد في وهران من 26إلى 29 نوفمبر، 1983، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987، ص 47.

[6] ياقوت الحموي، معجم البلدان، مكتبة خياط، بيروت، بلا تاريخ، ص 696.

[7] جودت عبد الكريم يوسف، المرجع السابق، ص 136.

1-3-السلع المتداولة:

تعددت السلع في أسواق الدولة الزيرية وهي سلع حيوانية أو نباتية أو صناعة[1] ومن أشهر السلع بيع الأنعام بأنواعها[2]، وحسب ابن حوقل فإن بونة هي المزود الرئيسي لإفريقية بالغنم[3]، أما الخيل فكان يجلب إليها من قسطيلة[4].

ومن البيوع المعروفة في العهد الزيري بيع الرقيق، كما أن العبيد كانوا يسترقون نتيجة للحروب والغزوات وتسمى أسواقهم بأسواق النخاسة التي كان يشرف عليها تجار اليهود[5].

وكانت تجارة الرقيق نشيطة في القيروان والمهدية وتونس[6]، ومن البيوع المعروفة أيضا في العهد الزيري بيع الصوف والأكسية فكانت قسطيلة هي التي تمد سائر البلاد التونسية بالصوف والأكسية[7]، والحنطة تعتبر من البيوع فالبكري يقول إذا كانت أسعار القيروان نزرة لم يكن للحنطة بها قيمة[8].

أما الإدريسي فيقول هي كثيرة القمح والشعير ولها من الغلات ما ليس بالمغرب[9]، ومن هنا تعتبر باجة هي الممول الرئيسي للبلاد الزيرية بالقمح والشعير[1]، ومن البيوع المعروفة

---

[1] جودت عبد الكريم يوسف، المرجع السابق ، ص 153.

[2] الونشريسي، المصدر سابق، ص 204.

[3] ابن حوقل، المصدر سابق ص77.

[4] نفسه، ص92.

[5] القادري بوتشيش: المرجع السابق، ص198.

[6] ادريس هادي، مصدر سابق، ج2، ص299.

[7] ابن حوقل، مصدر سابق، ص92.

[8] البكري: مصدر سابق، ص56.

[9] الإدريسي، **مصدر سابق**، ص190.

بيع الفواكه التى كانت تجلب إليها من جلولا[2]، فتحدث البكري عن ما كان يجلب إلى القيروان من جلولا فيقول كان يجلب منها السمسم والياسمين والفواكه والبقول[3]، وتعتبر قفصة من المدن التي تمد القيروان أيضا بالفواكه[4]، ويتحدث البكري عن مذكود* وقال بأنه يصل القيروان التين[5].

في حين كانت فواكه المهدية تجلب إليها من المنستير[6]، ويحدثنا أبن حوقل عن سفاقس فيقول بأن الفواكه المهدية تجلب إليها من قابس، في حين يذكر الإدريسي بأن فواكه قابس كانت تجلب إليها سفاقس بالقدر الكثير[7].

ومن هنا يمكن أن يصل إلى نتيجة وهي أن التبادل التجاري بين المدينتين كان نشيطا، ومن المحتمل أن قابس كانت تمد سفاقس بالفواكه غير موجدة فيها ويحدث العكس[8]، كما كان الفستق القفصي نسبة قفصة يحمل إلى كل بلاد إفريقية[9] وكان يحمل من مدينة بنزرت الحوت إلى كامل مناطق الدولة الزيرية[10]، وسمن قسنطينة يتجهز به إلى كل أقطار

---

[1] مؤلف مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، مصدر سابق، ص 119.

[2] البكري، مصدر سابق، ص 32.

[3] ياقوت الحموي، مصدر سابق، ص 151.

[4] البكري، مصدر سابق، ص75.

*مذكود: هي المدينة الرئيسية في إقليم قمونية، إنظر البكري، المصدر السابق، ص 75.

[5] الإدريسي، مصدر سابق ص 184.

[6] ابن حوقل: مصدر سابق، ص 73.

[7] الادريسي، مصدر سابق ص 181.

[8] ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77.

[9] مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص153.

[10] نفسه، ص 125.

الزيرية[1]، هذا بالنسبة إلى السلع الصادرة والواردة من وإلى مدن الدولة الزيرية، أما بالنسبة لبيع العقار فتعتبر الدور هي السلعة الرئيسية وكانت موجودة بكثرة في هذا العهد[2]، فالقيروان كان لها دور كبير في التجارة الداخلية والسبب في ذلك يرجع إلى موقع القيروان الداخلي، فهناك تكامل تجاري بين مدن الدولة الزيرية فنرى أن المدينة الواحدة لها علاقات تجارية مع مدن عديدة وليس مع المدينة القريبة منها فقط، وهذا بدوره يدل على الانتشار الواسع للتجارة داخل الدولة الزيرية.[3]

1-4-الأسعار:

تختلف الأسعار من سلعة لأخرى، وترتفع السلعة وتنخفض نتيجة عامل العرض والطلب المتحكم الرئيسي في سعر السلعة ويؤثر الاحتكار وتخزين السلع وقطفها قبل أونها في سعرها[4].

ويحدثنا ابن خلدون عن عامل مهم متحكم في الأسعار وهو حجم المدينة فكل ما كبرت المدينة كبر معها السوق، وهذا يؤدي رخص الأسعار الضروريات وارتفاع أسعار الكماليات[5].

[1] الادريسي، المصدر السابق، ص 184.

[2] الونشريسي، مصدر سابق، ص 11.

[3] الدمشقي أبو الفضل: الاشارة إلى محاسن التجارة ومعرف جيد الأعراض ورديئها وغشوش المدلسين فيها، مطبعة المؤيد، ص11.

[4] جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص 157.

[5] ابن خلدون : المصدر السابق، ص ص 255-256.

ومن الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار مخاطر الشحن[1]، ومن العوامل المتحكمة في الأسعار الظروف الطبيعية كالأوبية والمجاعة[2] ونتيجة المجاعة الشديدة التي حلت بإفريقية عام 482هـ/1089م غلت الأسعار نتيجة المجاعة الشديدة بإفريقية [3].

ويكون التسعير في أمور عدة منها أن التجار يشترون سلعهم من الجالب أو صاحب البساتين أو من المزارعين وبدون سعر محدد[4].

ويقوم صاحب السوق (المحتسب) بتحديد السعر ومن الأمور التي يجب على المحتسب تسعيرها التسعير على الجزارين يأمرهم بالبيع بقدر ما يرى من شرائهم فيلزمهم بسعر يبيعون به أو يخرجهم من السوق، ومن الأمور التي لا تسعر سلع أهل الحرف[5]، فنرى سعر الزيتون فيعهد ابن حوقل ما بين ستين قفيزا بدينار على حسب الإنتاج[6].

وتحدث البكري عن الزيت فقال أن زيت سفاقس ثمانية أربعين ربعا قرطبية بمثقال واحد[7]، أما اسعار القمح فكان قفيز بخمسين درهم والشعير دائما يكون دونه في السعر[1]، والسعر ليس ثابتا ويختلف من سنة إلى أخرى[2].

---

[1] أوليفيا ريمي كونستيل: التجارة والتجار في الأندلس، ترجمة ابن عبد الله، مكتبة الهابيكان، ط1، الرياض، 2002، ص210.

[2] ابن اثير: مصدر سابق، ج8، ص33.

[3] نفسه: ج9، ص 17.

[4] الونشريسي: المصدر السابق، ص 260.

[5] المجيلدي، التيسير في أحكام التسعير، تقديم موسي لقبال، الشركة الجائرية للنشر ، بلا تاريخ، ص ص 51، 53

[6] ابن حوقل: مصدر سابق، ص 73.

[7] البكري: مصدر سابق، ص20

أما الأسعار في باجة كانت دائما معتدلة[3]، والسبب في لك ربما يرجع إلى كون باجة تعتبر منطقة غنية بإنتاج القمح والشعير[4]، وسعر لحم الضأن رطل بدر لهم قديم، أما سعر المرجان كان رخيصا في مرسى الخرز[5]، أما بالنسبة للحيوانات فسعر الجمل كان بين 9 و10دنانير للجمل، في حين كان سعر البغل على حسب بنيته ما بين 3-6-9 دنانير[6]، وكان ثمن ثورين للحرث يبلغ 41 دينار[7].

أما الأقمشة التي تصنع في سوسة تساوى 10 دنانير للعمامة[8]، في حين كانت أسعار الغزل في سوسة غالية إذ تصل زنة المثقال الواحد منها مثقالين من الذهب[9]، وأما أسعار الصابون فإنها تختلف بين بداية الموسم ونهايته فتكون في نهاية الموسم بين ثلاثة عشر وأربعة عشر دينار للقنطار، وتكون في بداية الموسم عشر دنانير ونصف للقنطار[10].

---

[1] القلقشندي احمد بن علي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، المطبعة الأميرية القاهرة، 1333-1915 ، ص115

[2] البرزلي: المصدر السابق، ج3، ص142

[3] ادريس هادي روجي : مرجع سابق، ج2، ص 240.

[4] البكري: المصدر السابق، ص 56.

[5] القلقشندي: المصدر السابق، ص 115.

[6] المقديسي: المصدر السابق، ص225.

[7] الونشريسي: المصدر السابق، ج10، ص350.

[8] الحبيب الجنحاني: المرجع السابق، ص73.

[9] مجهول، الاستبصار: المصدر السابق، ص119.

[10] البكري : مصدر سابق، ص36.

ومنتصف الموسم بين إحدى عشر واثنتا عشر ونصف للقنطار[1]، أما أسعار العبيد في إفريقية فكانت على حسب جمالها فقد يصل سعرها إلى ألف دينار وأكثر[2]، وبلغت أسعار الدور مائتي دينار[3].

كما تكلم الإدريسي عن توزر بأن أسعار الطعام فيها غالية الثمن[4]، ومن هنا نستنتج بأن الأسعار ليست ثابته وليس لها مستوى طوال العام وإنما يختلف السعر بين مواسم السنة، كما أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع والانخفاض في سعر السلع.

1-5- الشركة

تعتبر الشركة كعامل لقيام التجارة وازدهار ها فقد وجدت في العهد الزيري، وكانت للشركات أنواع منها شركة العنان التي تكون في الشيء ظاهر ويتفوق المشتركان على أن لا يتصرف أحدهما بغير إذن الأخر[5]، وهناك شركة المفاوضة والتي يكون فيها رأس المال متساوي، وهناك شركة الأبدان فيجب أن يعمل الشركاء في موضع واحد، وشركة الضمان والتي يساهم فيها التجار برؤوس أموالهم[6].

---

[1] البرزلي: المصدر السابق، ج3، ص100.

[2] الاصطحزي أبو اسحاق ابراهيم بن محمد: المسالك والممالك، ترجمة محمد جابر الجيني، مراجعة محمد شفيق عزبال، دار القلم المملكة العربية السعودية، ص 37.

[3] البرزلي: المصدر السابق، ص72.

[4] الادريسي: المصدر السابق، ص 178.

[5] محمد بن حارث الخشني: أصول الفتيا على مذهب الإمام مالك، ترجمة محمد أبو الأجفان وآخرون الدار العربية للكتاب المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985، ص 157.

[6] ابن أبي زيد القيرواني: الرسالة، نشر مع ترجمة الفرنسية ليون بارشي، المكتبة العربية الفرنسية، مكتبة الشعب العسكرية، ط5، الجزائر، 1968، ص 216.

ومن الشركات أيضا هناك الشركة التجارية التي كانت تعمل على شراء المواد الغذائية وكان أصحاب هذه الشركة يسافرون إلى صقلية ويشترون منها القمح[1]، ومن هنا نستنتج أن الشركة في العهد الزيري متنوعة وكلها مشروعة مالم تفقد ركن أركانها بحيث ساهمت في ازدهار التجارة وتنوعها[2].

1-6-الموقع الاستراتيجي والجغرافي للدولة:

ومما ساعد على ازدهار التجارة في الدولة الزيرية الموقع الممتاز الذي تحتله، إذا أنها تقع في منتصف الطريق بين مراكش ومصر وهو المركز الحقيقي لطريق القوافل من شمال إفريقيا الغربي وبين مناطق جنوب الصحراء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بين مصر وجيرانها في الشرق والجنوب[3]. فأدى هذا الموقع الممتاز إلى ازدهار تجارة الذهب والرقيق على وجه الخصوص[4].

أما بالنسبة لموقعها البحري فإن إفريقية بها موانئ كبرى للمراكب والقوافل التجارية بين الشرق والغرب من البحر المتوسط.[5]

---

[1] البرزلي: المصدر السابق، ج3، ص 555.

[2] الزهري ابو عبد الله محمد: كتاب الجغرافيا، ترجمة محمد الحاج الصادق، مكتبة الثقافية الدينية، بور سعيد، بدون تاريخ، ص 109.

[3] جوايتاين داوشلومر: دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، تعريب عطية القوصي، وكالة المطبوعات، ط1، الكويت، 1980.

[4] الحبيب الجنحاني: المرجع السابق، ج2، ص 150.

[5] أوليفيا ريمي كونستبل: المرجع السابق، ص 38.

وكان الانتقال من إفريقية الزيرية إلى جزيرة صقلية سهلا، ويتم على متن السفن الصغيرة، كما أن الموقع جعل من الدولة الزيرية محطة للسلع الشرقية والغربية.[1]

كما أن اختلاف التضاريس الطبيعية والأحوال المناخية في البلاد اقتضي وجود اختلاف في الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري بين منطقة وأخرى ويبرز هذا الاختلاف بوضوح بين الشمال والجنوب بل ومن ناحية إلى أخرى[2].

إذا اشتهرت كل ناحية بسلعة أكثر من غيرها فهذه بالتمر والأخرى بالفواكه وأخر بالحبوب فإن هذا التباين عاملا في سيلان البضائع من الأماكن ذات الوفرة والإنتاج الفائض إلى الأماكن التي تعاني نقصا وحاجة إليها، كما أن الظروف الطبيعية تتدخل في الحد من النشاط التجاري أو دفعه إلى الأمام، كأن تشتمل البلاد على حواجز طبيعية لا يتمكن التجار من اجتيازها كالجبال الوعرة والأنهار العريضة وكثرة الأمطار في فصل الشتاء تحد من حركة التجارة.

ونتيجة لهذا الموقع قد حظيت كل من المهدية وتونس بمكانة تجارية كبرى في البحر المتوسط.

[1] جوايتاين داوشلومر: المرجع السابق، ص 225.

[2] جودت عبد الكريم يوسف، المرجع السابق ص 126.

1-7-دور السلطة الحاكمة:

ولم يكن عمل الحكام التجاري يمردون أن يوحي للرعية بأهمية التجارة، فقد كانوا قدوة للناس، كما أن للحكام دورًا في نمو التجارة يتجلى في محافظتهم على آداب التجارة ورعايتها، وكان الأمر هذا يتم بإسناده إلى محتسبين.[1]

ويذكر ابن خلدون بهذا الخصوص ((إن اعتداء على أموال الناس يذهب بأموالهم في تحصيلها واكتسابها وفي هذه الحالة تنقيض أيديهم عن السعي)).

وإن إلغاء المكوس عامل بعيد الأثر في تشجيع التجارة الداخلية على الخصوص لأن المكوس تؤدي إلى كساد التجارة[2].

1-8-الأمن:

ولقد سعت قبائل المناطق الجنوبية إلى توفير الأمن[3] للقوافل التجارية تمر جنوب وشمالا وشرقا، للقوافل التجارية التي تمر جنوبا وشمالا وشرقا[4]، حيث عمل الأمراء الزيريين إلى توفير الأمن أمام التجار، وذلك بتجهيز حملة عسكرية الإخضاع المناطق المتمردة[5].

[1] جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق، ص 126.

[2] ابن خلدون، المقدمة: المصدر السابق، ص 286.

[3] الحبيب الجنحاني: المرجع السابق، ص 159.

[4] النويري: المصدر السابق، ص 365.

[5] جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص 129.

ولهذا فعنصر الأمن هو عنصر هام في نمو التجارة إذا يضمن للتاجر أمنه على ماله وحرية الحركة.

1-9- الخبرة التجارية:

بالإضافة إلى التجارة التي يمارسها سكان البلاد الأصلية فإن التجارة الزيرية ازدادت نشاطا وحيوية بما سهمة جماعات أجنبية عرف عنها الاشتهار بالعمل التجاري والخبرة.[1]

ومما ساعد أيضا على نمو التجارة وهو تشجيع الدولة والتجار للتجارة وهذا ما حدث في عهد المعز بن باديس (406-454هـ/1016-1062م)الذي سعى إلى توفير الأمن وفتح الطرقات وإيجاد وسائل النقل[2].

وكانت حرية التنقل مكفولة للتجارة الذين كانوا يستطيعون مزاولة التجارة بكل حرية بين إفريقية الزيرية ومصر الفاطمية.

ولم يرد في الوثائق الجنيزة ذكر العراقيل وحواجز تعترض النشاط التجاري في هذا العهد، بل على العكس من ذلك فقد ظلت الحركة التجارية قائمة في البحر المتوسط ويمارسها حجار على اختلاف ديانتهم مسلمون ومسيحيون ويهود، ولم يكن التجار على

[1] المقديسي: المصدر السابق، ص 53.

[2] حسن حسني عبد الوهاب: بساط العتيق في حاضرة القيروان وشاعرها ابن الرشيق، المطبعة التونسية، تونس 1330هـ، ص 20.

امتداد الرقعة الجغرافية من الأندلس إلى الهند ملزمين إلا بدفع ضريبة رمزية في السنة تقدر بالعشر.[1]

كما تتحدث إحدى وثائق الجنيزة أن التجار كانوا يسافرون إلى صقلية أو جنوة أو مرسيليا، وأماكن من الأندلس وشمال إفريقيا، ومصر وبلاد الشام، وبعض المدن اليونانية ولم يشير وهؤلاء التجار إلى أية صعوبات كانت تعترضهم بسب أية قيود سياسية.[2]

1-10- تنظيم الأسواق:

ويعتبر يزيد بن حاتم (155-171هـ/771-787م) هو أول من قام بتنظيم وترتيب الأسواق حسب تخصصها، بمكان معين وبسلعة معينة[3]، يعتبر في ذاته عامل ازدهار التجارة الداخلية، وقام بوضع كل صناعة في مكانها، مما يسهل على المحتسب عمله في مراقبة التجارة.

1-11- العوامل الاجتماعية:

هناك عوامل تتعلق بالمجتمع نفسه كان لها على الحياة التجارية، فكان هذا التباين اجتماعي يحدد طريقة المعيشة، فهناك سكان المدن وسكان الأرياف تختلف منتوجاتهم وحاجاتهم، فتختلف حركة سلعية من هؤلاء إلى أولئك، فكان أهل الريف بحاجة إلى السلع

[1] رشيد باقة: الأقليات الدينية في بلاد المغرب ومدى مساهمتها في ازدهار الحياة الاقتصادية، مقال في مجلة كلية الآداب، قسنطينة العدد 4، أكتوبر 2004، ص 20.

[2] جوايتاين داوشلومر: المرجع السابق، ص 213.

[3] ابن عذاري المراكشي: المصدر السابق، ص ج1، ص78.

التي لا يقدرون على إنتاجها والتي يجدونها في المدينة، ونفس الأمر بالنسبة للمدينة فهم بحاجة فهم بحاجة إلى سلع أهل الريف، تظهر في خاصة من المواد الغذائية وبناء على هذه العلاقة فقد شكلت المدينة مركزا، وكانت قطب يجتمع عليه أهل القبائل المحيطة به لقضاء حاجاتهم وفي مجتمع يتميز بالتباين تزداد التجارة حيوية لا تظهر في مجتمع متجانس الفئات تشكل طبقة واحدة كالمجتمع الريفي ذلك لأن أفراد مثل هذا المجتمع إنتاجا وحاجات متشابهة في أغلب الأحيان.

ويبدو وكأن المجتمع الريفي قد اختص بالإنتاج الغذائي في حين اختص مجتمع المدينة بالإنتاج الريفي.

وإذا كان عامل التخصص هذا يشكل عقبة أمام التجارة بين أبناء الريف أنفسهم إلا أنه كان عاملا مشجعا للتجارة بين الريف والمدينة[1].

ومما ساعد على ازدهار التجارة ارتفاع مكانة التجار في المجتمع، وبالنسبة للدولة الزيرية فقد حظي التجار بمكانة مرموقة، ومما يؤكد ذلك ما ذكره الزهري من أنه كان في القيروان أربع مائة شاعر لم تكن مهمتهم مدح الملوك والوزراء وإنما مدح التجار وأولاد التجار[2].

[1] جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص 128.

[2] الزهري: مصدر سابق، ص 109.

2- العوامل المثبطة للتجارة الداخلية في عهد الدولة الزيرية:

2-1- تجارة السلطة الحاكمة:

إذ أنها يمكن أن تكون عاملاً معرقلا للتجارة أكثر منه منشطًا[1] وما ينجر عنها من احتكار السلع معينة.

فقد كتب عمر بن العاص قال" من علامات الساعة تجارة السلطان والرسول صلى الله عليه وسلم يقول "أيما تاجر اتجر في رعيته فقد هلكت رعيته"[2].

وذلك أن الحاكم بحكم نفوذه وقدرته يمكنه مزاحمة غيره من التجار ويمكنه فرض تقديم بيع سلعته على سلع غيره بل أنه يحتكر السوق إلى أن تنفق سلعته، وكذلك يمكن للحاكم بما أوفي من عظيم رؤوس الأموال أن يزاحم غيره من التجار إلى درجة قد تؤدي بعضهم إلى الإفلاس والكساد التجارة في البعض الآخر[3]، وهذا ما حدث فعلا في العهد الزيري إذا أقدم أمراء الدولة الزيرية بالاستحواذ على تجارة الأنعام وأصبح بيعها بثمن عال، وهذا ما صعب على الرعية شراء اللحم الحلال من الجزارين[4].

كما أن الدولة تستطيع شراء كل شيء وبالثمن الذي تريده وكل من يعارض ويناقش في السعر تتعرض سلعته إلى المصادرة، كما أنها تقوم بالتحكم في الأسعار فهي تدفع

[1] البرزلي: المصدر السابق، ج4، ص 67.
[2] جودت عبد الكريم يوسف: مرجع السابق، ص 130.
[3] ابن خلدون: المقدمة، المصدر السابق، ج2، ص 290.
[4] إدريس هادي روجي: المرجع السابق، ج2، ص 272.

التجارة إلى شراء سلع بأسعار معينة ثم تساهم في خفض الأسعار، وهذا ما يؤدي إلى خسارة التجار واعتزال التجارة [1].

وقد نبه ابن خلدون في مقدمته إلى خطورة تدخل السلطان في موضع التجارة على نموها فأفرد بذلك فصل عنوانه" في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة بالجباية، كما يذكر أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي نقلا عن بعض الحكماء قولهم (إن شارك السلطة الرعية في متاجرهم هلكوا)[2].

ومما ساعد على تدهور التجارة استخدام سلطة الدولة بما يضر التجار وإقدام الزيريين في عام 405هـ/1014م على إغلاق الأسواق والحوانيت والفنادق في القيروان، ولم تبقى إلا حوانيت الأحباس ولم تبقي إلا حوانيت الأحباس وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار الكراء فوصل كراء حانوت الكتان في المنصورية إلى مائتي درهم.[3]

2-2- المكوس والضرائب:

وقد يعمل الحاكم على إعاقة نمو التجارة بطريق آخر يتمثل في فرض الضرائب المتنوعة والباهضة[4].

[1] ابن خلدون، المقدمة: المصدر السابق، ص 198.

[2] جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص 130.

[3] ابن عذاري المراكشي: المصدر السابق، ج 1، ص 261.

[4] ابن خلدون، المقدمة: المصدر السابق، الفصل 43، ص 286.

وفي الغالب كانت الدولة الزيرية تسعى إلى فرض المكوس وهذه المكوس تكون مرتفعة جدا ونتيجة لارتفاعها فإن التجار يكونون مجبرين على ترك هذه المهنة[1] .

وقد عمل الزيريون والنورمان على السيطرة على التجارة البحرية ولحسابهم الخاص، ومن ثم قاموا بخفض الرسوم الجمركية وهناك إعفاءات من الأداءات الجمركية كان الملوك يمنحوها لبعضهم البعض[2].

ومما يؤثر سلبا على التجارة مكانة التجار في المجتمع مقارنة بأهل الجاه والسلطان، فهم كانوا لا يرتقون إلى مرتبة الأسواق والملوك[3]، كما أن طريقة جمعهم للمال كانت لا تعجب الناس وفيها إشتباه[4]، وكان يستهزأ بهم لأنهم كانوا يجمعون ثروتهم من القرايطة، وأرباع الدراهم وأنصافها[5]، كما قال أحد التجار لا يقال لرجل أنه بخيل إلا وهو ذو مال.

كما أن أخلاق التجارة والأعمال التي يقومون بها من غش وذل وكذب دفعت بهم إلى المذلة، والتدليس والغش يكون في أشياء عديدة كبيع الخبز ناقص الوزن، وخلط القمح الجيد

[1] ابن خلدون، المرجع السابق، ص 198.

[2] إدريس هادي روجي: المرجع السابق، ج 2، ص 277.

[3] محمد محمود أبوصوة: تاريخ العرب الاجتماعي والاقتصادي في العصر الوسيط، منشورات ايلجأ، مالطا، 2002، ص 66.

[4] الدباغ أبو يزيد عبد الرحمان : المصدر السابق، ج3، ص 141 .

[5] عبد العزيز الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي، دار الشروق، ط2، بيروت، 1974، ص 119.

بالرديء واللبن بالماء ، كما أن الاحتكار أثر بالسلب على التجارة فأدى إلى غلاء الأسعار والإضرار بالناس[1].

2-3- الربا:

يعتبر تحريم الربا من العراقيل القليلة الأهمية التي تواجه التجارة[2]، والربا ما هو إلا دخل لا يقابله عملا، وهو اتجار بعنصر الزمن واستغلال لحاجة الفقير، ومن هنا كان تحريمه ومع هذا التحريم، تنقل حركة رؤوس الأموال وبالتالي يترك بصمات على العمل التجاري.

وان كان تأثيرها بسيطا ذلك أن الناس في المجتمعات الفقيرة غالبا ما يلجؤون إلى الربا لسد حاجاتهم المعاشية الضرورية[3]، وبذلك فحين يحل موعد تسديد الربا يحد المدين نفسه عاجزا فيعرض لمضاعفة الربا فتزداد حالته المالية سوءا على سوء[4].

2-4- الثورات والفتن الداخلية:

والتي لم يسلم منها حتي التجار فقد اقدم حماد بن بلكين عام406هـ-1015م يضرب أعناق مجموعة من التجار نتيجة للقتال الذي داريين الحماديين بزعامة حماد بن بلكين والزيريين بزعامة كرامة بن المنصور عم المعز ين باديس، ومن الفتن والثورات الداخلية

[1] محمد محمود أبوصوة، المرجع السابق، ص 67.

[2] محمد شوقي الفنجري: الإسلام ومشكلة الفقر، مجلة العربي، الكويت، العدد69، ص 34.

[3] البكري: المصدر السابق، ص 61.

[4] جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص 131.

والتي أدت إلى ضعف التجارة حروب صنهاجة ضد زناتة وحروب الزيريين ضد بني عمومتهم الحماديين والتي أدت إلى ضعف الاقتصادي بصفة عامة والتجارة بصفة خاصة[1].

كما كان لقتل الراقصة سنة 407هـ/1016م أثر سلبي على التجارة وذلك عند وصول المعز بن باديس غلى الحكم في إفريقية[2]، إذا أنه وبعد اشتداد الأزمة أقدام المعز بن باديس 406-454هـ /1016-1062م على قتل الإمام أبو علي الحسن بن خلدون.

محاولة منه لتهدئة الوضع وبعد قتله ثارت العامة وقام أهل المنصورية من رجال وعبيد فنهبوا جميع ما في الأسواق والحوانيت وألقوا النار في كبار الأسواق ونهبت أموال التجار بعد أن كانوا آمنين على أموالهم وحوانيتهم[3].

2-5- مشاكل الطرق التجارية:

وهي مشاكل مثبطة للعمل التجاري كتعرض التجار للكوارث في فصل الشتاء من أوحال وسيول، وكانت أخطار الطريق مفزعة للتجار[4]، فرغم سعي الدولة الزيرية إلى القضاء عليهم ومن ثم محاولة توفير الأمن، إلا أن هذه المهمة ظلت صعبة نتيجة لطول الطرق

[1] كمال السيد أبو مصطفي: المصدر السابق، ص 72.

[2] ابن عذارى المراكشي: المصدر السابق، ج1، ص 265.

[3] ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر، المصدر السابق، ص 318.

[4] جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق، ص 132.

التجارية وتفرغيها، وبالإضافة إلى ذلك طبيعة المجتمع الإفريقي الذي لم يتخلص من طبيعته القبلية وبقيت القبائل محافظة على أساليب الغزو والسلب[1].

فكان أهل جربة يمارسون القرصنة ويقطعون البحر على الناس، كما كان سكان الجبل يقطعون الطريق علي التجار ويقتلونهم[2].

كما سئل عن سفينة محملة بالسلع غادرت من المهدية إلى مصر وفي عرض البحر قبالة جبل برقة استولى عليها الروم، كما تعرض المعتدون بدورهم إلى مراكب من صقلية خلصت المسلمين من الروم وذهبت إلى صقلية.

فأفتى بأنه من الواجب إرجاع السفينة إلى من يهمه الأمر لأنه من واجب المسلمين تخليص إخوانهم من الأسر، ولا يتقاضون عليه أجرا وعلى صاحب السفينة أن يعوض لهم بعض النفقات[3].

ومن هذه الفتاوى نخلص إلى أن البحر المتوسط كان في هذه الفترة عبارة عن بحيرة للقرصنة الأوروبية كما كان منطقة نشاط للجاهد الإسلامي، وهذا ما يدل على الجهود الكبيرة التي كان المسلمون يبذلونها من أجل جعل هذا البحر بحيرة إسلامية.

[1] جودت عبد الكريم يوسف، المرجع السابق، ص 199.

[2] النويري : المصدر السابق، ص 365.

[3] الونشريسي : المصدر السابق، ج8، ص 302.

2-6- الهجرات و الاضطرابات السياسية:

ومن الهجرات المثبطة للتجارة الهجرات الهلالية، وهذا ما دفع بمؤرخي تلك الحقبة إلى وصف هذه الفاجعة كل على حسب أسلوبه فالإدريسي يصف لنا القيروان قبل الهجرة الهلالية ويقول وأربحها تجارة وأكثرها جباية وأنفقها سلعة وأنماها [1]ربحا ثم يصفها بعد الهجرة والخراب فقال" وولاة أمرها العرب وبها أقوام قليلون وتجارتهم يسيرة ومنافعهم نزرة، أما ابن الأثير فقد عبر عنها بأنها هدمت القصور والحصون وقلعت الثمار وخربت الأنهار[2].

أما النويري فقد قال وشنوا الغارات على البلاد وأفسدوا الزروع وقطعوا الأشجار وحاصروا المدن فضاق الناس وساءت أحوالهم وانقطعت أسفارهم وحل بإفريقية مالم يحل بها من قبل، كما قاموا بهدم الحصون وقلع الثمار وردم العيون وتخريب الأنهار وهذا ما دفع بالمعز بن باديس ورعيتيه إلى الهجرة من القيروان إلى المهدية [3].

أما لسان الدين ابن الخطيب فقال أن البلاد فسدت بسببهم كما قاموا بتخريب القيروان حتي أصبح الوطن خصيب، وها التخريب دفع بابن خلدون إلى القول بأن العرب إذا تغلبوا على الأوطان أسرع إليها الخراب[4].

---

[1] الادريسي : المصدر السابق، ص 185.

[2] ابن الأثير : المصدر السابق، ج8، ص 297.

[3] لسان الدين ابن الخطيب : تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط، ترجمة أحمد مختار العبادي، ومحمد ابراهيم الكتابي، دار الكتاب الدار البيضاء، 1964، ص 75.

[4] ابن خلدون : المقدمة، المصدر السابق، ص 105.

وتظهر الآثار السلبية للهجرة الهلالية في أنها خربت الموانئ وأهلكت الزروع وهذا ما أدى إلى توقف التجارة بسبب انقطاع الطرق وفقدان الأمن بها خاصة طرق الصحراء التي كانت تمول إفريقية بالذهب، ومن ثم راح التجار يبحثون عن مناطق آمنة يمارسون فيها نشاطهم التجاري، وسافرت عائلات بأكملها من بلاد [1]المغرب إلى مصر وإلى جنوب إيطاليا وبلاد الشام[2].

ومن النتائج السلبية للغزو الهلالي المؤثرة على التجارة غير التي ذكرنا تقلب الأسعار وأعمال النهب، فقد استحوذ بنو هلال علي الماشية وأصبحوا يتحكمون في الطرق ويفرضون الرسوم على الماشية وأصبحوا يتحكمون في الطرق ويفرضون الرسوم والضرائب على القوافل وهذا ما دفع بأحد تجار القمح والشعير إلى الاحتكار على كره منه .

ومما أضر بالتجارة أيضا الاضطرابات السياسية ومن ذلك هجمات النورمان على زويلة والمهدية وإتلاف السلع التجار بها[3].

2-7- الكوارث الطبيعية:

ومن الكوارث الطبيعية الزلازل كالذي ضرب إفريقية عام 367هـ/977م ودامت ارتداداته أربعين يوما، كما ضرب المهدية زلزال أخرى 504هـ/1110م ودفع بأهلها

[1] البرزلي : المصدر السابق، ج3، ص 650.

[2] رشيد باقة : المرجع السابق، ص 22.

[3] إدريس الهادي روجي: المرجع السابق، ج2، ص 269.

إلى الهروب وتركها خالية[1].

ومن الكوارث الطبيعية التي لها تأثير كبير على التجارة المجاعات والأوبئة والقحط، فقد حدثت في العهد الزيري مجاعات عديدة منها مجاعة 395هـ/1004م وقد أدت هذه المجاعة إلى إخلاء البوادي والحواضر والأسواق والمساجد ودفعت[2] الناس باليد في إفريقية إلى الهجرة نحو صقلية لرخاء أسعارها[3].

وقد وصفها لنا ابن عذارى بقوله وفي سنة 395هـ كانت مجاعة شديدة أدت إلى إهلاك الفقير وذهاب مال الغني وغلاء الأسعار وهاجر أهل البادية [4].

كما حدثت في سنة 413هـ/1022م مجاعة بإفريقية وصفها النويري بقوله مجاعة شديدة لم يكن مثلها قط.

ومن المجاعات تلك التي حدثت سنة 536هـ/1141م والتي دفعت بالأمير الزيري الحسن (515-543هـ/1121/1148م) إلى عقد اتفاق مع ملك النورمان روجار لتقليل من حدة المجاعة [5].

[1] الونشريسي: المصدر السابق، ج1، ص 305.

[2] ابن عذارى المراكشي: المصدر السابق، ج1، ص 305.

[3] الدباغ: المصدر السابق، ج3، ص 127.

[4] ابن عذارى المراكشي: المصدر السابق، ج1، ص 257.

[5] أومبرتو ريتسيانيتو: النورمانديون وبنو زيري من الفتح النورمندي لصقلية حتى وفاة رودجير والثاني، مقال في مجلة الآداب، مطبعة جامعة فؤاد الأول، 1949، المجلد 11، ج1، ص 187.

القحط والجفاف أيضا من الكوارث الطبيعية التي أثرت على التجارة في المناطق تعتمد في زرعتها علي الأمطار وهذا ما يؤدي إلى غلاء الأسعار وضيق العيش[1].

وكثرة الأمراض والأوبئة كمرض الطاعون الذي ضرب إفريقية عام 395هـ/1004 م والذي وصفه ابن عذارى وكان في هذه السنة الطاعون فهلك فيه أكثر الناس[2].

2-8- اختلاف النقود والمكاييل والأوزان:

فهناك اختلاف في بعض المكاييل والأوزان وربما أن الاختلاف محدود فإن تأثيره على التجارة يكون محدودًا.[3]

2-9- المنافسة الخارجية:

إن ظروف بلاد المغرب الإسلامي الاقتصادية تكاد تكون متشابهة تعتمد على إنتاج فلاحي وصناعي متشابه[4]، وهذا يساعد على قيام تبادل تجاري بشكل واسع، كما أن الصناعات المحلية المغربية كانت تجد منافسة من طرف الصناعة المشرقية وهي التي في الغالب أرقا وأفخر بحكم التفوق الحضاري لهذا فإن الدور الأوسع الذي قام به تجار إفريقية هو دور الوساطة أي نقل سلع البلدان الأخرى مثل سلع بلاد السودان أو المشرق الإسلامي إلى البلاد الأخرى، بل وكان تجار إفريقية يواجهون منافسة من طرف تجار الأندلس

[1] جمعة شيخة: ملامح من النشاط الفلاحي بإفريقية، مقال منشور في أعمال المؤتمر الثالث للتاريخ، المنعقد في وهران من 26إلى 28نوفمبر 1983، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر 1987، ج1، ص 44.

[2] ابن عذاري المراكشي: المصدر السابق ج1، ص 257.

[3] جودت عبد الكريم يوسف: مرجع سابق، ص 132.

[4] نفسه ، ص 202.

والمغرب إلى تشابه الإنتاج الزراعي، وكان الإنتاج المشرقي أحسن الإنتاج المغربي، والسبب يرجع إلى التفوق الحضاري والتطور الصناعي.

ومن العوامل أيضا المثبطة للتجارة هو ازدراء التوفير واعتبار الاقتصاد بخل فكان الناس يسخرون بالتجار.

ومن هنا يمكن القول بأنه على الرغم من وجود هذه العوامل المعيقة للتجارة إلا أن الدولة الزيرية سعت إلى إقامة علاقات تجارية بين الدول المجاورة، وسعت في نفس الوقت إلى محاولة تطوير التجارة الداخلية وذلك بتنظيم الأسواق[1].

[1] جودت عبد الكريم يوسف: المرجع المسابق، ص 129.

المطلب الثاني : وسائل وطرق التبادل التجاري خلال عهد الدولة الزيرية

1-السكة:

لقد عرف الزيريون السكة وذلك منذ عهد زيري بن مناد[1]، كما عرفها ابن خلدون هي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع من حديد ينقش فيه صورا أو كلمات مقلوبة، ويضرب على الدنانير والدراهم على شكل دائري والكتابة فيها متوازية يكتب في أحد الوجهين أسماء الله تهليلا وتحميدا والصلاة على النبي (صلى الله عليه وسلم) ويكتب في الوجه الآخر التاريخ واسم الخليفة[2]، وقد سهلت النقود عملية التبادل التجاري ولم يكن اختلاف العملة عائقا أمام العملات التجارية[3]، فالدنانير تكون ذهبية والدراهم فضية، ويتجزأ الدينار الهبي إلى نصف الدينار وربع الدينار (الرباعي) وثمن الدينار، وكان صرف الدينار ثماني دراهم من الفضة، ويتجزأ الدرهم الفضي إلى نصف الدرهم وربع الدرهم وثمن الدرهم، ونصف الدرهم ويسمى (الحزوبة) وتصنع النحاس[4].

[1] محمد طمار: المرجع السابق، ص 185-184.

[2] ابن خلدون، المقدمة: المصدر السابق، ص ص 183-184.

[3] جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص 236.

[4] الإدريسي: المرجع السابق، ص ص 256-261.

فالنقود عبارة عن قطع مستديرة تفضل بين نصوصها حلقات من خطوط معدنية يتراوح قطرها بين 20مللم و22سم أما وزنها فهو إما 3.62غ أو 4.36غ وكانت هه القيمة طوال حكم بلكين بن زيري (361-373هـ/972-984م) والمنصور بن بلكين (373-386هـ/996-984م) وكانت هذه النقود تدل التبعية الزيرية للفاطميين[1].

كما ظهرت كلمة العزة على النقود التي ضربها المعز بن باديس في أعوام 441هـ /1049م والسبب في كتابة عز الإسلام على النقود وهو إبراز الاستقلال السياسي والمذهبي عن الفاطميين الشيعة، ودخول في طاعة العباسيين السنة، كما سمي الدينار التجاري.[2]

ومن العملات الرائجة الدنانير التميمية والدنانير السفاقسية[3]، ودنانير إفريقية تسمى الثلثية ولواتية وسوسية وهناك دنانير مرابطية وطرابلسية[4].

---

[1] صالح بن قربة: المسكوكات المغربية من الفتح الاسلامي إلى سقوط دولة بن حماد، الجزائر 1986، ص 475-476.

[2] ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق ، ج1، ص .287

[2] حسن عبد الوهاب: ورقات من الحضارة العربية بافريقية التونسية، مكتبة المنارة، تونس، 1972، ج1، ص .449

[3] الونشريسي: المصدر السابق، ج8، ص 279.

* وهو الدرهم الذي كان قبل سنة 441هـ /1940م أما الدرهم الجديد هو الذي صربه المعز ابن باديس سنة 441هـ. /1049م. ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق ، ج1، ص .279

[4] البرزلي: المصدر السابق، ج3، ص.310

[5] القلقشندي: المصدر السابق ج5، ص .124

[6] البرزلي، مصدر السابق ، ص .169

[7] ابن حوقل: المصدر سابق، ص .96

[8] المجيلدي: المصدر السابق، ص، ص 58-60.

أما بالنسبة للدراهم فقد كانت دارهم قديمة* وجديدة[1] فوزنها كان واحد إلا أن القديمة مغشوشة بالنحاس في حين الجديدة خالصة الفضة وكان سعر عشرة دراهم قديمة يساوي ثمانية دراهم جديدة[2].

وما يمكن ملاحظته عن السكة الزيرية وهو أنها مرت بمراحل مرحلة التعبية الفاطمية ومرحلة الاستقلال[3]، ومن طرق التعامل الغير نقدي ما روى لنا ابن حوقل عن طريقة التعامل بالصكوك، وطرق التعامل بالمقايضة[4].

2- المكاييل والموازين

فقد تختلف المكاييل عن الموازين هناك أشياء تباع بالكيل وهناك أشياء تباع بالوزن[5]، ومن المكاييل المعروفة في الدولة الزيرية القفيز، والقفيز حسب المقديسي هو اثنان وثلاثون ثمنا والثمن ستة أمداد بمد النبي "صلى الله عليه وسلم" أي 62×6 مدا نبويا[6].

* وهو الدرهم الذي كان قبل سنة 441هـ/ 1940م، أما الدرهم الجديدة هو الذي ضربه المعز ابن باديس سنة 441هـ/ 1049م، ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ج1، 279.

[1] البرزلي، المصدر السابق، ج3، ص 310.

[2] القلقشندي: مصدر سابق ، ج5، ص 124.

[3] البرزلي، المصدر السابق، ص 169.

[4] ابن حوقل، المصدر السابق، ص 96.

[5] المجيلدي، المصدر السابق، ص ص: 58- 60.

[6] المقديسي، المصدر السابق، ص 240.

ويوافق القلقشندي المقدسي ويقول أن القفيز ستة وعشرون ويبه والويبة تساوي اثنا عشر مدا قرويا فالقفيز يساوي 192 مدا قرويا[1].

وكان القفيز الواحد يساوي 32 ثمنا وكل ثمن يساوي 6 أمداد من مد النبي" صلي الله عليه وسلم " في القيروان وهي نفس القيمة التي يساويها في تونس[2].

ومن المكاييل المد[3]، فكان في إفريقية الزيرية المد النبوي نسبة إلى النبي" صلي الله عليه وسلم" والمد القروي نسبة إلى القيروان[4].

فالمد النبوي تؤدي به الزكاة وهو لا يزيد عن رطل ونصف ولا يقل عن رطل وربع أي تؤدى به يكون تقريبا رطل وثلث، والرطل يساوي اثنى عشر أوقية فالمد النبوي يساوي ستة عشر أوقية [5] ومن المكاييل أيضا الربع ويذكر المقديسي على أنه ثمانية عشر رطلا[6]، وهناك نوع آخر وهو الوسق فهو يساوي 240مدا نبويا[7]، والمكيال الفاطمي يسمى بالدوار وهو أرفع بقليل من الويبة المصرية ، ومكيال الكر*، ومكاييل المطر والمطير[8].

[1] القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص 114.

[2] قالترهانتس: المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة كمال العسلي. ط 2، الأردن، 2001، ص 68.

[3] الونشريسي: المصدر السابق . ج11، ص 144.

[4] نفسه: ج2، ص73.

[5] كمال السيد أبو مصطفي: المرجع السابق، ص 81.

[6] المقديسي: المصدر السابق. ص240.

[7] يحي بن عمر: النظر والاحكام في جميع أحوال السوق، رواية أبو جعفر أحمد القصري، الشركة التونسية. تونس ص81.

* درهم الكيل وهو الذي تركب منه الأوقية والرطل والمد مجهول تقييد جديد حول النقود، ص 83.

[8] إدريس روجي هادي : المرجع السابق، ج2، ص 264.

وهو حسب ما دلنا عليه البكري كيل يسع خمسة أقفزة من الزيت وقفيز الزيت ثلاثة أرطل فلفلية وعليه فإن المطر يساوي 15رطلا فلفلية[1]. وهناك أيضا مكيال آخر وهو القلة من مضاعفات المطر.[2]

أما الموازين فإن الميزان العادل يجب أن يتصف بصفات منها أنه يكون مثقوبا في قصبته، ويكون أثقب موسع الجهتين مشترك الوسط ويعمه مسمار[3]، وكانت الأوزان تصنع من الرصاص ويطبع عليها اسم الحاكم[4]، ومن الموازين المعروفة في العهد الزيري الأوقية وهي أربعون درهما بدراهم الكيل*، والدينار يساوي عشرة دراهم فالأوقية تساوي 4 دنانير[5].

والرطل يعتبر أيضا من الموازين في عهد الدولة الزيرية وهو يساوي437.5 غرام كان يصنع النحاس[6] والأرطال تختلف من منطقة إلى أخرى [7] فالرطل في تونس يزن 12 أوقية ويساوي عشرة أرطال فلفلية [8].

[1] مؤلف مجهول: تقيد جديد حول النقود والأوزان والمكاييل المغربية، تقديم محمد الشريف، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية، تطوان، 1999، ص 90.

[2] البكري: المصدر السابق، ص 27.

[3] جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق، ص 189.

[4] المرجع نفسه، ص 183.

*درهم الكيل وهو الي تركب منه الأوقية والرطل والمد مجهول تقييد جديد حول النقود، ص 83.

[5] يحي بن عمر، النظر والاحكام في جميع أحوال السوق، الشركة التونسية، تونس، 38.

[6] قالترهانتس، مرجع سابق، ص 36.

[7] المقديسي: المصدر السابق، ص 24.

[8] البكري: المصدر السابق، ص 27.

كما وصف ابن حوقل نوع آخر من الموازين وهو المن الأصغر بقاس وقال أنه كمن العراق، أما وزنه فهو يساوي 260×773.5-2.975غ[1]، ومن الموازين أيضا القرسطون وكان يستعمل في وزن الدراهم والفلوس[2].

وهناك المثقال ويكون وزنه 3.722غ[3]، فكل هذه الموازين كانوا يتعاملون بها في أسواق المدن، أما أسواق القرى البعيدة عن المدينة فإن بيع الموزونات فيها من لحم وخضر وفواكه يكون بالتقريب وبدون ميزان[4]، أما بالنسبة لقياس المساحة فكانت تقاس بالزوج وهو ما يعادل المساحة المحروثة، كما كانت تقاس بالميل الذي يشتمل على 1000خطوة والخطوة تساوي 1.45م وهناك أيضا الفرسخ يساوي 5250غ[5].

3-الحسبة:

فهي وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[6]، وخطة الحسبة تعود في سلطتها المذهبية إلى مذهب السلطة الحاكمة[7].

[1] المقديسي: المصدر السابق، ص 99.

[2] كمال السيد أبو مصطفى: المرجع السابق، ص 74.

[3] قالترهنتس: المرجع السابق، ص 11.

[4] كمال السيد أبو مصطفي: المرجع السابق، ص 11.

[5] رشيد بورويبة، الدولة الحمادية تاريخها وحضارتها، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 1977، ص 149.

[6] الموردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ترجمة مصطفى سمير رباب، المكتبة العصرية، بيروت،2001، ص 260.

[7] بونة مجاني، دراسات اسماعيلية، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة 2002-2003، ص 51.

فمصادر الحسبة تعتمد على موطأ الإمام مالك وهو عبارة عن أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأقوال الصحابة والتابعين وأهل المدينة ومختلف الفروع، كما اعتمدوا على الأسدية وهي لأسد بن الفرات، وكتاب الموازية لمحمد بن إبراهيم الإسكندري المعروف بإبن المواز[1]، أما في الأرياف والبوادي فقد كانوا يبعثون أمناء الأشراف على المعاملات اليومية وكان أبو سعيد سحنون بن سعيد التنوخي أول من قام بهذا العمل، ونلاحظ أن حاكم السوق الذي يعمل في البادية يسمى بالأمين، أما الذي يعمل في الحضر يسمى صاحب السوق[2].

ومن الأعمال التي يقوم بها المحتسب فهو يعمل ما يرى فيه مصلحة المسلمين من أمور جليلة ويحارب ما فيه ضرر من أعمال قبيحة وغيرها من الأعمال[3]، فالمحتسب في عهد الدولة الزيرية كان له دور كبير من خلال تنظيم عمليات البيع والشراء.

[1] موسي لقبال: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ط1و الجزائر، 1971، ص 68.

[2] بونة مجاني، دراسات اسماعيلية، المرجع السابق و ص 53.

[3] المجليدي، المصدر السابق، ص 44.

المطلب الثالث : أصناف التجار في عهد الدولة الزيرية

1- من حيث العمل التجاري:

1-1- الخزان:

وهو التاجر الذي يشتري السلعة في وقت توفرها ورخص ثمنها وكثرة بائعيها، وينتظر حتى تقل هذه السلعة ويرتفع ثمنها فيعمد إلى بيعها[1]، كما يجب على الخزان أن يقسم بيعه على أربعة دفعات وتكون المدة الزمنية بين الدفعة والأخرى خمسة عشر يوما، والسبب وراء ذلك هو السعي وراء معرفة السعر الحقيقي للسلعة ومن ثم يستطيع تجنب الخسارة الكبيرة فيجب عليه أن يقنع بسبه الربح[2]، كما ينظر إلى أحوال السلطان للمحافظة على سلعته [3].

1-2- الركاض:

وهو التاجر الذي يسافر من بلد إلى آخر لجلب السلع للمتاجرة بها، ويجب على هذا التاجر الاحتياط في كل ما يشتريه، وذلك بإحضار قائمة أسعار البضائع في البلد الذي يريد السفر إليه[4].

---

[1] جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق، ص .148

[2] الدمشقي: المصدر السابق، ص ص 49-50.

[3] هيفينج: مادة التجارة دائرة المعارف الاسلامية، ترجمة المقال محمد شاكر، انتشارات جيهان لمهران بلا تاريخ ص 588.

[4] الدمشقي: المصدر السابق، ص 51.

1-3-المجهز:

وهو التاجر الذي يكون له وكلاء عنه في مناطق أخرى فيقوم هو بإرسال بضائع على وكلائه ويقوم الوكيل ببيعها ثم شراء سلع أخرى يرسلها ويجب أن تتوفر في الوكلاء الثقة والأمانة[1].

2- من حيث المكانة التجارية:

2-1-التاجر السلطان:

فالدولة الزيرية كما عبر عنها ابن خلدون هي السوق الأعظم وهي المتحكمة في الأسواق[2]، ومن هنا أصبح الأمراء الزيريين يمارسون التجارة [3]، بحيث أصبح السلطان يستحوذ على الأنعام ويبيعها بثمن عال [4]، كما أقدم المعز بن باديس على شراء عبيد بلغ عددهم ثلاثين ألف استعملهم في جيشه، وهكذا سيطر أمراء بن زيري على التجارة البحرية فاستفادوا من إعفاءات وتخفيضات جمركية كان يمنحها الملوك بعضهم لبعض[5].

وتظهر السيطرة الزيرية على التجارة البحرية في أسماء أخرى المراكب مثل مركب القائد[6]، للسفن مثل الميمون والمبارك وهي ملكا للدولة الزيرية [7].

---

[1] الدمشقي: المصدر السابق، ص 52.

[2] ابن خلدون : المقدمة، المصدر السابق، ص 201.

[3] البرزلي: المصدر السابق، ج3، ص 173.

[4] إدريس هادي روجي، مرجع سابق، ج2، ص 272.

[5] نفسه، ج2، ص 277.

[6] أمين توفيق الطبي: جوانب من الحياة الاقتصادية في المغرب، مقال منشور في كتاب أعمال المؤتمر الثالث بتاريخ وحضارة المغرب، وهران، ص 67.

[7] جوايتاين داوشلومر: مرجع سابق، 244.

وقد تتميز تجارة السلطان أنه يكون فيها العروض والبيع والشراء الذي لا يقدر أي أحد أن يزيد عليه وقد قيل إذا شارك السلطان الرعية في التجارة هلكوا [1].

2-2- التاجر الفقيه:

هناك مجموعة من العلماء ارتحلوا من إفريقيا إلى الأندلس لأجل العلم والتجارة [2]ومن بين الفقهاء الذين ماسوا التجارة القفية أبو سعيد بن خلف بن عمر أخي هشام [3]، فقد كان يبيع الحنطة[4]، ومحمد بن القاسم بن أبي الحاج القروي وكان يتاجر في أنواع عديدة من السلع[5]، وأبوا الحسن علي بن عبد الله القطان المعروف بابن الخلاف كان له حانوت يبيع فيه القطن[6]، غيرهم من الفقهاء الذين امتهنوا مهنة التجارة.

2-3- عامة التجار:

فقد صنفت إلى عدة أصناف:

أولا : وهم التجار الذين يقل رأسمالهم عن مائة دينار[7] .

---

[1] الدمشقي: مصدر سابق، ص 41.

[2] أوليفيا ريمي كونستبل: مرجع سابق، 139.

[3] الدباغ : المصدر السابق، ج3، ص 99.

[4] نفسه، ج4، ص 490.

[5] ابن بشكوال: كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس تقديم صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، ط1، بيروت 2003، مجلد 3، ص 464-.465

[6] الدباغ: مصدر سابق، ج3، ص 125.

[7] الونشريسي : مصدر السابق، ج8، ص 260.

ثانيا: وهم الذين يستثمرون ألف وخمسة مائة أو مئتين أو مائة دينار[1].

ثالثا: وهم الذين يستثمرون أكثر من ألف دينار والملاحظ أنهم لا يستثمرون كل ما يملكون، وقد يملك أحدهم حوانيت المدينة التي يقيم فيها، وقد اتخذت هذه المجموعة في كثير من الأحيان شركاء ووكلاء وهناك من قسمهم إلى :

1- **تجار القوافل:**

ويعوفون بتجار الصحراء وكانوا يقومون بنقل الملح والنحاس والأصداف وآلات الحديد إلى بلاد السودان، و يجلبون منها الذهب والعبيد والجلود والعاج [2].

2- **تجار الجملة:**

وهناك من صنفهم إلى :

أ- المستقرون: وهم التجار الذين يمتلكون حوانيت يبعون فيها سلعهم [3]، أو تكون لهم أماكن في السوق لا يغادرنها حتى المساء ثم يعدون إليها في الصباح .

ب-المتجولون: وهم تجار يسافرون عبر القرى والأرياف حاملين بضائعهم على ظهورهم أو على الدواب وينشرونها على الحصائر[4].

---

[1] عز الدين موسى: مرجع سابق، ص 279.

[2] إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة للطباعة، ط1، بيروت ص 160.

[3] جودت عبد الكريم يوسف: مرجع سابق، ص 146.

[4] نفسه، ص 147.

وهناك تجار صغار كانوا يبيعون السلع ويقبضون ثمنها على دفعها بالتقسيط[1]، حيث كان كراء الحوانيت مرتفعا جدا فقد بلغ ثمن كراء حانوت الكتان في المنصورية مائتي درهم[2]، لذا أقدام أكثر الباعة على كسب رزقهم عن طريق التجول في الطرقات والأماكن العمومية[3].

ج- الوسطاء: كانت عملية البيع والسراء تتم بطريقة مباشرة بين البائع والمشتري، وفي الكثير من الأحيان يكون هناك وسيط بين البائع والمشتري[4].

د- السمسار: حسب ما عرفه المعداني هو الذي يطوف بالسلعة ويدور بها على التجار[5]، ومن صفات السماسرة يتكلمون بالكذب[6]، والسمسار ليس لديه راتب محدد وإنما يكون دخله من صاحب السلعة ومن المشتري [7]وأحيانا يبيع سلعة التاجر بأكثر من السعر المتفق عليه[8].

[1] ابراهيم القادري بوتشيش: مرجع سابق، ص 147.
[2] ابن عذاري المراكشي: المصدر سابق، ج1، ص 261.
[3] ابراهيم القادري بوتشيش: مرجع سابق، ص 174.
[4] عز الدين موسى: مرجع سابق، ص 283.
* السمسار: كلمة فارسية معربة : إبن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط1، بلا تاريخ، ج4، ص 380.
[5] المعداني أبو علي بن الحسن: كشق القناع في تضمين الصناع، دار البشائر الاسلامية، بيروت، 1996، ص 106.
[6] الدمشقي: مصدر سابق، ص 44.
[7] جودت عبد الكريم يوسف، مرجع سابق، ص 166.
[8] القادري بوتشيش: مرجع سابق، ص 163.

والسمسرة كانت موجدة في العهد الزيري وقبله، وما يدل على وجود سمسرة في العهد الزيري أن الفقيه أبو زيد القيروان سئل عن سمسار ينادي على سلعة ولا يبيعها فردها إلى صاحبها فباعها صاحبها بالذي أعطى أو أقل أو أكثر، فأجاب بأن للسمسار أجرته الثانية أي أجرة المناداة وكان الثمن الذي يأخذه السمسار يكون بناء على اتفاق بين صاحب السلعة والسمسار[1].

ومن الأمور التي لا يجوز شرعا لسمسار أن يقوم بها هي شراء الشيء الذي ينادي عليه، وقد سئل عن ذلك الفقيه الأبياني فأجاب أنه لا يجوز له ذلك إلى كون السمسار إذا أعلم صاحب بأنه يأخذها لنفسه ورضي بذلك[2] وربما يكون السبب في ذلك إلى كون السمسار إذا أعجبته السلعة فهذا قد يؤدي إلى تراخيه في إيجاد الذي يزيد على السلعة، ومن ثم لا يرتفع ثمنها فيأخذها بغير سعرها وهذا أكل لأموال الناس بالباطل .

و- الدلالون: فالدلال كما عرفه المعداني هو الذي يعرف القادمين من التجار بوضع السلع في البلد ويعرف أصحاب السلع بالتجار ولا يسمى بالدلال لأنه يدل البائع على المشتري والمشتري على البائع[3].

[1] بن حوقل: مصدر سابق، ص 76.

[2] الأبياني: مسائل السماسرة، ترجمة العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1992، ص 44.

[3] المعداني: مصدر سابق، ص 106.

فالدلال والسمسار كلمتان مترادفتان أما الأولى عربية والثانية أعجمية ويمكن أن يكون الدلال مختص ببيع السلع القديمة والسمسار مختص ببيع السلع الجديدة والدلال يلزم السوق في حين السمسار يقصده الناس فيكون في البيت والشارع والسوق[1].

والدلال يكون بين البائع والمشتري وهذا ما يضر بالمشتري وذلك لحصولهم على أرباح[2].

أما الحديث عن الدلالة في العهد الزيري فإن أبي زيد القيرواني قد سئل عمن أخذ السلعة من تاجر، وينادي عليها رجاء الزيادة فلم يبعها فردها إلى التاجر وباعها التاجر بالي أعطى أو أقل أو أكثر، فقال أنه على التاجر أجره للدلال ثانية إذا لم يكن الوقت كبيرا[3].

وكان الدلال يأخذ أجرته من صاحب السلعة إضافة إلى أنه كان في بعض الأحيان يبيع السلعة بأكثر من السعر المتفق عليه وقد سئل أبو إسحاق التونسي عن رجل يعطي سلعة دلال فيقوم الدلال ويصيح عليها فيعطي فيها ثمنا ويخبر صاحب السلعة بالثمن الذي وصلت إليه، فيقول بعها ويخبر الدلال المشتري أنه يريد أكثر من ذلك ويزيد غيره عليه، فقال بأن الزيادة ضائعة له[4].

---

[1] جودت عبد الكريم يوسف: مرجع سابق، ص 167.

[2] الونشريسي: مصدر سابق، ج6، ص 320.

[3] ابن أ بي زيد القيرواني: فتاوي إبن أبي زيد القيرواني، تقديم حميد محمد لحمر، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت 2004، ص 206.

[4] الونشريسي: مصدر سابق، ج 3، ص 220.

3- الوكلاء:

وهو الذي يوكل من قبل صاحب السلعة للتصرف فيها وهناك نوعان من الوكلاء:

- وكيل يعين من قبل صاحب السلعة .
- وكيل يعين من قبل التجار [1].

ودلالة وجود وكالة في العهد الزيري بكثرة أن الفقيه السوري سئل عمن يدفع إلى وكيل قناطير يبيعها له في توزر بثمن معين ويشتري بهذا الثمن ماترجي فائدته ويأخذ ثلث الربح[2].

كما سئل عمن دفع إلى وكيل حلي من الذهب والفضة يسافر بها إلى صقلية ويبيعها هناك ويجلب بثمنها طعاما يبيعه في المهدية ويأخذ نصف الربح[3].

ومن هنا يمكن أن نستنتج أن الوكيل يقوم بعمل مزدوج فهو يقوم يبيع سلعة موكله، بالإضافة إلى شراء سلعة أخرى يبعث بها إليه، أما آجر الوكيل فيكون مبينا على اتفاق بين صاحب السلعة ووكيله[4].

[1] البرزلي: مصدر سابق، ج3، ص 91.
[2] الونشريسي: مصدر سابق، ج2، ص 206.
[3] نفسه، ج2، ص 208.
[4] البرزلي: مصدر السابق ، ج3، ص 486.

كما أنه يجوز شرع للموكل أن ينقض وكيله إذا رأى أنه دلس عليه وهذا رأي الفقيه المازري[1].

4- التاجر الذهبي:

هناك من السكان الأصليين لبلاد إفريقية من حافظ على ديانته القديمة اليهودية أو النصرانية في الدولة الزيرية بعملية نقل السلع وتوزيعها، ويرجع السبب في ذلك إلى خبرتهم في ها الميدان[2].

كما كان اليهود دور في التجارة الزيرية فمن أهم العوامل التي ساعدت اليهود على امتهان التجارة كونهم انتشروا في كل أنحاء العالم، كما أنهم استقروا بالقرب من الموانئ التي تمر بها القوافل التجارية[3]، وارتباطهم أيضا مع يهود البلاد الإسلامية هذا أدى إلى ثراء العائلات اليهودية[4]، كانت لهم أسواق معينة معروفة بهم في تونس واسمها وسوق اليهود[5]، أما الأعمال التي يقومون بها وهي أنهم يجلبون العبيد من الجواري والغلمان، والديباج والجلود والكافور[6].

---

[1] الونشريسي: مصدر سابق، ج10، ص 324.

[2] رشيد باقة: "الأقليات الدينية في بلاد المغرب"، مقال في كلية الآداب بجامعة ع القادر، قسنطينة، العدد 4، ص 22.

[3] موسى لمبار: الاسلام في مجده الاول : ترجمة اسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984 ص 310.

[4] شحاتة محمد ريه، اليهود في بلاد المغربين الأدنى والأوسط في عهد بني زيري، وسالة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ، تحت إشراف محمد خليفة حسن أحمد، القاهرة، 2003، ص 69.

[5] حسن حسين ع الوهاب: مرجع سابق، ص 49.

[6] ابن خرداذبة: المسالك والممالك، نشر جون ديغومي، مطبعة بربل، 1889، ص 154.

فإنهم سيطروا في المهدية على تجارة الحرير والكتان، كما سيطروا أيضا على المراكز التجارية المتواجدة على ضفاف البحر المتوسط من مصر إلى الأندلس[1]، وسيطروا على تجارة الأقمشة المصبوغة والسجاد وتجارة الأعشاب الطبية [2].

ومن الأنشطة التجارية التي مارسها اليهود تجارة الرقيق[3]، بحيث تاجر اليهود بالعملة وقاموا بتقديم قروض مقابل فوائد محرمة[4].

وهناك أنواع من التجارات تاجر فيها اليهود والتجار المسلمون جنبا إلى جنب وخاصة تجارة الكارم، وتصل في بعض الأحيان إلى الاشتراك بينهما[5]، ومن التجار اليهود إبراهيم بن بيجو وهو من المهدية سافر إلى الهند وأقام بها وكان يملك مصنعا من النحاس واليهودي عروس بن يوسف وهو من المهدية أيضا وكان يملك مصبغة في الفسطاط وله نشاط تجاري كبير في البحر المتوسط وفي تجارة الهند[6].

كما كان هناك دور النصارى في التجارة حيث كانوا المسيحيون يقطنون في بيوت خاصة تسمى الفنادق وكانوا يمتهنون التجارة.[7]

---

[1] أولفياريمي كونستبل: مرجع سابق، ص 78.

[2] جوايتاين داوشلومر: مرجع سابق، ص 168.

[3] محمد شحاته ريه: المرجع السابق، ص ص 80-81.

[4] رشيد باقة: مرجع سابق، ص 101.

[5] البرزلي: مصدر سابق، ج4، ص 528.

[6] جوايتاين داوشلومر: مرجع سابق، ص 260-261.

[7] عبد العزيز فيلالي: مدينة قسنطينة في العصر الوسيط، دار البعث، قسنطينة، 2002، ص 50.

وهم ليسوا من السكان الأصليين ولكنهم أجانب وخاصة من الفرنسين والإيطاليين، وما يمكن ملاحظته على دور أهل الذمة في التجارة منذ القدم وبقي محافظا على هذه المهنة[1].

وهكذا تعددت أصناف التجار في إفريقية بعهد الدولة الزيرية مما أدى إلى تنوع السلع والأسواق ورواجها، كما أصبحت التجارة الداخلية تشهد تطورا كبيرا في إفريقية من خلال عوامل متعددة.

[1] عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 50

المبحث الثاني

التجارة الخارجية في عهد الدولة الزيرية

(362ـ543هـ/971ـ1152م)

المطلب الأول: عوامل تطور التجارة الخارجية

المطلب الثاني: الصادرات والواردات

المطلب الثالث: مناطق التبادل التجاري

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في عهد الدولة الزيرية

المطلب الأول: عوامل تطور التجارة الخارجية في عهد الدولة الزيرية

1- تنوع الطرق التجارية:

1-1-الطرق البرية:

من بين الطرق التجارية الطريق ميناء القيروان إلى طرابلس، وقد قال المقدسي أنه يبدأ من القيروان وينتهي في طرابلس، مرورا بكل من اليسر والكنانة وبئر الزيتونة وقابس والفوارة وآبار دخت وقصر الدرق وصولا إلى طرابلس[1]، ويبدوا أن هناك طريق آخر يربط القيروان بطرابلس[2].

كما تحدث الإدريسي عن الطريق الرابط بين قابس وطرابلس فقال أنه يبدأ من قابس مرورا بكل من وادي أحناس، وبئر زناتة وتامدفيت وآبار العباس وتافنات وبئر الصفا وصولا إلى طرابلس[3]، وهناك طريق ساحلي من الإسكندرية إلى رأس الكنائس إلى مرسى الطوائف إلى أول جون رمادة إلى عقبة السلم إلى مرسى عمارة إلى الملاحة إلى طبرقة [4]، وطريق آخر من قفصة كل قسطلية إلى نفطة إلى مدالة إلى تامديت إلى باديس إلى تاهوذا إلى بسكرة طبنة إلى مسيلة[5]، الاربس إلى تيفاش إلى القصر الإفريقي إلى آزكو إلى البردوان إلى النهرين إلى أوسحنت إلى المسيلة[6].

---

[1] المقديسي: مصدر سابق، ص 246.

[2] البكري: المصدر السابق، ص 19.

[3] الإدريسي: مصدر سابق، ص 179.

[4] نفسه، ص220.

[5] ابن حوقل: مصدر السابق، ص 87.

[6] الادريسي: مصدر سابق، ص 196.

أما بالنسبة للمغرب الأقصى فقد كان هناك طريق تجاري يربط القيروان بفاس ويمر بقفصة وقسطيلة وتهرت، ومنها إلى فاس[1].

وهناك طريق من نكور إلى بني يصلين إلى قلوع جارة إلى وادي ملوية إلى مدينة جراوة ومنها إلى القيروان[2]، وطريق آخر يربط القيروان بوجدة مرورا بكل من قفصة وبلاد الجريد وقسطيلة وبلاد الزاب وتيهرت وتلمسان وصولا إلى وجدة[3].

أما بالنسبة للسودان فهناك طريق صحرواي بين تادمكه والقيروان يمر بأورجلان وقسطيلة[4]، وهناك طريق بين تادمكة وغدامس وهو على أربعون مرحلة ومنها إلى جبل نفوسة على سبعة أيام ومنها إلى طرابلس على ثلاثة أيام.[5]

1-2-الطرق البحرية:

كانت هناك طرق بحرية تربط سواحل الدولة الزيرية بالسواحل الأندلسية، فقد كان هناك طريق بحري يربط المهدية بالإسكندرية يبدأ من مرسى المهدية إلى مرسى سلفطة إلى مرسى قبودية، فمرسى رأس الجسر إلى مرسى الزرقاء الكبيرة والصغيرة، وهما جزيرتان ومنها إلى جزيرة قرقنة إلى مرسى رأس الرملة إلى الجرف ومنها إلى قصر الروم ثم إلى قابس ثم إلى جربة ثم إلى مرسى الأندلسيين ثم إلى قصر الروم ثم إلى جربة ثم إلى مرسى الأندلسيين ثم إلى قصر الدرق ثم إلى جبل قنطير ثم إلى مرسى طرابلس ثم إلى رأس الشعراء ثم إلى رأس فانان ثم إلى رأس العبادي ثم إلى سرت ثم إلى رأس الشعراء ثم إلى يهودية ثم إلى عين أبي زياد ثم إلى رأس أوتان ثم إلى برقة ثم إلى شقة الفلفل ثم إلى شقة التيس ثم إلى مرسى درنه ثم مرسى تينا ثم إلى طبرقة ثم إلى جزيرة القرشي ثم طرقة ثم إلى

[1] المقد يسي: المصدر السابق، ص 226.
[2] البكري: مرجع سابق، ص99.
[3] الحبيب جنحاني، مرجع سابق ص 152.
[4] البكري: مصدر سابق، ص 182.
[5] نفسه، ص 99.

جزيرة الحمام ثم إلى وادي ملالي ثم رأس الملاحة ثم إلى مرسى الزيتونة ثم إلى مرسى العمارة ثم إلى مرسى السلوم ثم إلى راس العوسج ثم إلى الكنايس ثم إلى الشقر[1]

ثم إلى مرسى الزجاج ثم ميناء الأندلسيين ثم إلى منار الاسكندرية[2]، وكانت هناك طرق تجارية بحرية بين إفريقية الزيرية والمدن الإيطالية خاصة بيزا وجنوة.[3]

والملاحظة أنه عندما تتوقف الملاحة البحرية في فصل الشتاء فإن التجارة تتحول إلى ثلاث قوافل برية تمر من سجلماسة إلى القيروان لتصل مصر وتعمل القوافل البرية على شد الفراغ الذي يتركه توقف الرحلات البحرية[4].

2- أهم الموانئ في عهد الدولة الزيرية:

- **المهدية:** وهي مدينة بناها عبد الله المهدي[5]، وهي من أكبر وكانت محطة للسفن التجارية القادمة من بلاد المشرق والمغرب والأندلس وبلاد الروم[6].
- **سفاقس:** وهي مدينة تقصدها السفن وقت تحرك الجزر وتغادرها مع المد[7].
- **سوسة:** كانت تصنع بها مراكب بحرية [8].
- **تونس:** وهي مدينة خارج البحر ولذا يصلها بالميناء واد، وتصل المراكب إلى ميناء رادس ثم تدخل إلى النهر واحدة واحدة لأن النهر لا يتسع لأكثر من واحده[9].

---

[1] البكري: مصدر سابق، ص ص 81-88.

[2] نفسه، ص ص 85- 86.

[3] gergejehel :géne et tunis au myenage on làlternative de la guerreet de la paix ;1995 tome xl.vii p 91

[4] جوايتاين داوشلومر: المرجع السابق، ص 219.

[5] ابن حوقل: المصدر السابق، ص 73.

[6] البكري: المصدر السابق، ص 30.

[7] نفسه، ص 20.

[8] اسماعيل عربي: المدن المغربية في الادب الجغرافي العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

[9] الادريسي: المصدر السابق، ص 57.

- **طبرقة:** فهي مدينة عامره لورود التجار إليها، وبالإضافة إلى مينائها بها نهر تدخله السفن الكبار وتخرج منه إلى البحر[1]، وهذا الميناء كان يحمل الخشب والقصب والفارسي إلى تونس[2].
- **جربة:** وكان ميناء جربة ينطلق الزيت المصدر إلى مصر كما كانت المراكب التي تتوجه إلى بلاد الروم لتمويل سكان صقلية وايطاليا بالزيت[3].
- **طرابلس:** وهي على شاطئ البحر[4]، والمراكب تصل إليها ليلة ونهارا محملة بمختلف أنواع التجارات وتأتي هذه المراكب من بلاد الروم ومن أرض المغرب.[5]

3- تنوع وسائل النقل:

3-1- وسائل النقل البري:

ذكر المقدسي أن التجار المغاربة كانوا يستعملون في تنقلاتهم التجارية الحمير المصرية والبغال، ومن وسائل النقل أيضا الجمل والحصان، فالجمل كثير الاستعداد لهذه المهمة، والحصان له خاصية السرعة[6].

والسبب الذي دفع إلى استعمال الجمل والحصان وهو تضاريس المغرب، ومن المرجع أن انتحار الكبار كانوا يملكون وسائل نقل البضائع فيسيرون في قوافل منفردة أو مشتركة، فالقافلة المشتركة قد تضم ألف دابة، ويقوم أحد التجار بدفع المصاريف ومغارم القافلة ثم يتحصل فيما بعد على الثمن من الآخرين[7].

---

[1] ابن سعيد المغربي: المصدر السابق ،ص 143.

[2] ابن حوقل : المصدر، ص 72.

[3] البكري: مصدر سابق، ص7.

[4] ابن حوقل: المصدر السابق، ص 72.

[5] المقديسي: المصدر السابق، ص 226.

[6] جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق، ص 314.

[7] عز الدين موسى: المرجع السابق، ص 217.

3-2- وسائل النقل البحري:

كان التجار يفضلون السفر بحرا على السفر برواق جاء في إحدى رسائل الجنيزة المؤرخة بعام 535هـ/1140مأن يهودي إيطاليا كان في طرابلس وأراد السفر إلى قابس فنصحه أصدقائه بأن يبحر على ظهر سفينة كبيرة كانت مبحرة إلى صقلية وتقطع الرحلة في حالة الهدوء ثمانية أيام ثم يتحول إلى سفينة كبيرة أخرى متجهة إلى المهدية ومنها إلى البلدة التي يريدها[1].

وكانت تستعمل في النقل البحري السفن والمراكب[2]، كما يقوم التاجر بكراء مركب لنقله سلعته ويتعهد المؤجر بنقل التجار وسلعتهم في رحلة خاصة ويوضح فيها الطريق ويشحن المواد خلال الرحلة ويقوم المستأخر بدفع المبلغ سواء استأجر المركب كله منه، ويمكن للمؤجر أن لا يسافر مع الرحلة إذا أنه يمكن أن يؤجر عددا من المراكب في وقت واحد، ولهذا كانت المراكب تسير بربان السفينة، وكانت العلاقات بين المستأجر والمؤجر منظمة ومرتبة[3].

وكان يشار إلى المراكب بألقاب أصحابها لا بأسمائهم، فهناك عدة مراكب منها مركب السلطان[4]، ومركب القائد، كما هناك أسماء أخرى للسفن مثل الميمون والمبارك وهي سفن حكومية، أما السفن الخاصة يمتلكها الأشخاص فهي تسمى بأصحابها مثل سفينة الجزار وسفينة عبور وعروس.[5]

[1] جوايتاين داوشلومر: المرجع السابق، ص ص 217، 218.

[2] البرزلي: المصدر السابق، ج3، ص 641.

[3] أوليفيا ريمي كونستبل: المرجع السابق، ص 159.

[4] أمين توفيق الطبي: المرجع السابق، ص 242.

[5] جوايتاين داوشلومر، مرجع سابق، ص 242.

ومن أنواع السفن التي ذكرت في الرسائل الجنيزة السفن الملاحية المسمات "العنبر" وكانت مخصصة لنقل البضائع الثقيلة والركاب، كما يوجد نوع أخر يعرف بالغراب وهناك وسفن في البحر المتوسط وهي الخنزيرة[1]، كما كان مقر إقامة التجار المسحيين في الفنادق.

كانت الفنادق تسمي بأسماء أصحابها أو بأسماء السلع التي تباع فيها[2]، فهناك فنادق نسبت إلى تجارة مرسيليا وفنادق نسبت إلى تجارة جنوة[3]، وهناك فندق سمى بفندق الكتان وفندق أخر عرف باسم فندق الفحم[4]، وغالبا ما تكون الفنادق في ضواحي المدن كما هي في الفنادق الموجودة في زويلة ضاحية المهدية[5]، كما أن هناك فنادق ملك لأشخاص وفنادق ملك للدولة[6].

وتحدث البكري عن فنادق المدن الزيرية وذكر تقريبا كل المدن التي بها فنادق، كما أشار إلى فنادق في مدينة القصر القديم، كما يوجد في مدينة تماجر فندق واحد[7].

---

[1] جوايتاين داوشلومر: المرجع السابق 242.

[2] عبد العالي عبد المنعم بوتشيش:" جغرافية المدن عند العرب، "مقال منشور في مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد والعدد 1971، ص 158.

[3] إبراهيم القادري بوتشيش: المرجع السابق، ص 95.

[4] جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص 243.

[5] Malatrie Mtraies de paix et de commerce et documents dives concernt lles relations des éhrétiens 8.8 avec les arabes de la feiqueseptentianaje au moyen .age. paris 1927 p186.

[6] البرزلي، مصدر سابق، ج3، ص97.

[7] البكري: مصدر سابق، ص 20.

المطلب الثاني : الصادرات والواردات في عهد الدولة الزيرية:

1-الصادرات:

لقد عملت الدولة الزيرية على تصدير فائضها من الإنتاج إلى عدة دول، فكانت تصدر الزيت السفاقسي إلى مصر والمغرب وصقلية وبلاد الروم والاندلس[1]، وتعتبر زويلة هي المدينة الرئيسية التي يعصر بها الزيت[2].

كما حمل إلى مصر أيضا مستخرجات الزيت كالشمع والصابون[3]، وكانت تصدر القمح إلى صقلية والأندلس بواسطة السفن، وعملت على تصديره عن طريق القوافل التجارية[4].

وصدرت الفستق القفصي إلى مصر والأندلس وسجلماسة وإلى بلاد المغرب[5]، وصدر الزيتون والفواكه بمختلف أنواعها فكانوا يصدرون التمر والزبيب إلى بلاد الحبشة[6]، وصدر الموز الذي كان ينتج في قابس إلى بلاد المغرب الأوسط[7]، وصدر اللوز المقشر إلى مصر[8].

كما عمل الزيريون على تصدير الجلود ا المدبغة المصنعة في قابس إلى كل بلاد المغرب وإلى الأندلس[9]، وصدروا الزعفران إلى صقلية[10].

---

[1] مجهول، الاستبصار: المصدر السابق، ص 117.

[2] الادريسي: المصدر السابق، ص117.

[3] جوايتاين: المرجع السابق، ص 240.

[4] موريس لومبار: المرجع السابق، ص 242.

[5] ياقوت الحموي: معجم البلدان، مكتبة خياط، بيروت، ج 4، ص 151.

[6] الزهري: المصدر السابق، ص 124.

[7] جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، 121.

[8] أمين توفيق الطبي: المرجع السابق، ص 64.

[9] ابن حوقل: المصدر السابق، ص 72.

[10] المقديسي: المصدر السابق، ص 239.

وتصدير الثياب إلى سائر بلدان العالم[1]، تصدير القماش الموشى بالذهب الذي كان يسنج في القيروان ويجهز في المهدية ويصدر إلى مصر[2].

كما عملوا على تصدير المرجان الذي كان يستخرج من مرسى الخرر إلى المشرق واليمن[3]، و صدرت إفريقية رخام قرطاجنة إلى كل بلاد العالم وهذا ما دفع بالإدريسي إلى وصف ذلك قائلا " ولا يخرج منها إلا وبه رخام كثير"[4].

وصدرت إلى الهند السجاد ومن كل الأصناف [5]، كما قامت تونس بصنع القماش الإفريقي من القطن والكتان إلى مصر[6]، كما صدرت الدولة الزيرية المعادن كالفضة والرصاص والزئبق إلى الهند[7]، وسعت الدولة الزيرية أيضا إلى تصدير الكتب نحو المشرق، والقيروان كانت تعتبر من أهم المراكز الثقافية والتعليمية ومكانا نشيطا لإنتاج الكتب[8]، بحيث أن جلود الكتب وأغلفتها صدرها الزيريون نحو مصر[9] .

[1] رشيد باقة: المرجع السابق ،ص 94.

[2] مجهول، الاستبصار: المصدر السابق، ص 126.

[3] ابن الاكفاني محمد بن محمد بن ابراهيم: نخب الذخائر في أحوال الجواهر، عالم الكتب، ط2، 1404ه/1984م، ص88.

[4] الإدريسي: المرجع السابق، ص 259.

[5] جوايتاين: المرجع السابق : ص 240.

[6] البكري: المصدر السابق، ص 47.

[7] جوايتاين: المرجع السابق، ص 240.

[8] نفسه، ص 241.

[9] أمين توفيق الطبي: المرجع السابق، ص 66.

2-الواردات:

عملت الدولة الزيرية على استيراد حاجياتها من دول عدة ولم يقتصر استيرادها على الضروريات بل تعدى لك إلى الكماليات، ومن واردات الدولة الزيرية القمح الذي كانت تستورده من صقلية[1].

وقد عملت الدولة الزيرية على استيراد الإنتاج النباتي والحيواني فاستورت من بني مزغنة السمن والتين والعسل[2]، واستورد الزيريون الزيت من الأندلس، والتمور من فاس[3].

كما استوردوا الفستق الشامي من بلاد الشام وماء الورد من مصر[4]، والتوابل وخاصة التوابل ذات الأهمية القصوى كالفلفل والقرنفل والزنجبيل[5]، واستوردوا الكروية والكمون من سجلماسة[6]، والقرنفل من الاسكندرية[7]، وقماش البقلون الذي كان ينسج في تنيس ولا ينسج في غيرها من بلدان العالم وهو نوع من القماش يتغير لونه مع ساعات النهار.

كما استوردت من مصر أيضا الأقمشة المذهبة والملونة التي كانت تصنع في تنيس ودمياط[8]، والبخور والعطور ومواد الصياغة والدباغة التي كانت تصل إلى مصر من بلاد الشرق وقد تكفل تجار المغاربة بنقلها إلى بلادهم عن طريق الاسكندرية[9].

---

[1] وداد القاضي: الحرف الزراعية في صقلية الاسلامية وأثرها على الحضارة الأوربية، مقال في الملتقي العشر للفكر الإسلامي، عنابة 19يويلو 1976، منشورات وزارة الشؤون الدينية، المجلد 2، ص 73.

[2] ابن حوقل: المصدر السابق، ص 79.

[3] المقديسي: المصدر السابق، ص 239.

[4] عز الدين موسي: المرجع السابق، ص 327.

[5] جوايتاين: المرجع السابق، ص 141.

[6] الادريسي: المصدر السابق، ص 129.

[7] محسن العابد: جوانب من الحياة الفكرية والاجتماعية بأفريقية، مقال منشور مجلة العلم والتعليم، الشركة التونسية لفنون الرسم، السنة الثالثة، العدد 32، 1398هـ/1978م، ص 21.

[8] حسن خضري أحمد: علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب، مكتبه مدبولى، ط1، القاهرة، ص 116.

[9] نفسه، ص 118.

واستوردت من مصر الكتان المصري الذي يحتوي على سبعة نوعا ومنه تصنيع الثياب السوسية التي كانت تصدر إلى المشرق، كما استوردت أنواعا عديدة من القماش المصنع وخاصة ما يعرف بالأعلاق والذي كان يستورده أغنياء القيروان من ايران[1].

وجلبت من بلاد فارس قماش يعرف بالتستري[2]، واستوردت من الأندلس القطن الاشبيلي الذي كان يستعمل في الصناعات النسيجية[3].

كما عمل الزيريون على استيراد اللؤلؤ والأحجار الكريمة والفيروز والأصداف الصغيرة من مصر[4]، واستوردوا العاج والتبر من بلادن السودان[5]، واستوردوا آلات السفر والحديد والسكاكين[6]، واستوردت من الأندلس منتوجات المناجم ومعامل الأسلحة[7]، وعمدت الدولة الزيرية على استيراد الخشب الذي يستعمل في بناء السفن[8] من الدولة الحمادية وخاصة من جبال الرحمان وناحية بونة[9].

كما استوردت الأخشاب النفيسة التي كانت تستعمل في بناء القصور في الهند[10].

وتتكلم المصادر عن الأخشاب الثمينة وخاصة التابوت المصنوع من العود الهندي المرصع بالجواهر ومساميره من ذهب[11].

---

[1] جوايتاين داوشلومر: المرجع السابق، ص 116.

[2] نفسه 173.

[3] كمال السيد أبو مصطفى: تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين، مركز الاسكندرية مطبعة الاشعاع، ص 324.

[4] حسن الخضري احمد: المرجع السابق، ص 20.

[5] حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق، ص 20.

[6] عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة المرية الإسلامية قاعدة اسطول الأندلس، دار النهضة العربية، بيروت 1969، ص 171.

[7] غوستاف لويان: حضارة العرب، ترجمة عادل ريكز، مطبعة عيسى البابي الحلمي، ط1، 1964، 225.

[8] عز الدين موسى: المرجع السابق، ص289.

[9] رشيد باقة: المرجع السابق، ص 150.

[10] ارشباد لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ترجمة أحمد محمد عيسى، مراجعة محمد شفيق غربال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ص331.

[11] ابن عذارى المراكشي: المصدر السابق، ج1، ص 229.

ومن واردات الدولة الزيرية أيضا الرقيق وقد اشتهرت منطقتان كانتا تزودان بلاد المغرب بالعبيد وهما السقالبة وإفريقيا السوداء، فمن المنطقة الأولى كان تجار النخاسة اليهود ينقلون العبيد إلى مدينة فردان على الحدود الشرقية الفرنسية التي كانت تعتبر مكانا هاما لتجمع اليهود، أما في إفريقيا السوداء[1].

فكانوا يجلبون من مناطق عديدة، فقد ذكر صاحب الاستبصار منطقة زويلة [2]،وذكر ابن سعيد منطقة أو رجلان[3].

هذا بالنسبة لأهم الصادرات والواردات، كما أنها أقدمت على فرض ضرائب وغرامات على التجار سواء كان التجار مسلمون أو غير مسلمون فكان المسلم يدفع 2.5% من قيمة السلعة في حين كان غير المسلم يدفع ضريبة قيمتها 5%من قيمة السلعة[4].

كما كانت الضرائب تفرض على السفن التي تدخل إلى المراسي الزيرية وتختلف هذه الضرائب من مرسي إلى آخر [5]، فالقيروان مثلا كانت محاطة بسور لا يمكن أن تتجاوزه إلا بدفع المكس وذلك بعد الجواز على صبرة [6]، وإلا كل ما يعرض في الأسواق يتعرض إلى ضريبة يصطلح عليها مغرم السلطان، وقد سئل أبو زيد القيرواني عن من يشتري سلعة على أنها سليمة من مغرم السلطان [7].

وكانت الضرائب والغرامات تفرض على أصحاب الدكاكين[8]، وإذا أردنا أن نعطي إحصائيات عن مداخيل الدولة الزيرية من جراء الضرائب والمكوس، يقول البكري" ولها

[1] رشيد باقة: المرجع السابق، ص 151.
[2] مجهول، الاستبصار: المصدر السابق، ص 140.
[3] ابن السعيد المغربي، مصدر سابق، ص126.
[4] ادريس هادي روجي: مرجع سابق،ج2، ص 229.
[5] البرزلي: المصدر السابق، ج3، ص 647.
[6] البكري: المصدر السابق، ص 27.
[7] الونشريسي: المصدر السابق، ج6، ص 183.
[8] المقديسي: مصدر سابق، ص 225.

خمسة أبواب وكان دخل كل باب في اليوم ستة وعشرون ألف درهم ومداخيل مدينة بونة عشرون ألف دينار[1]، وهي مداخيل سنوية[2]، وكانت الضرائب تفرض على القوافل التجارية الداخلة والخارجة إلى بلاد السودان بقيمة العشر وقد بلغت أربع مائة دينار"[3].

كما بلغت مداخيل الخزينة في عهد المعز بن باديس من جراء العمل التجاري وحده أربعة ألف درهم[4]، وكان الهدف من الضرائب والمكوس التي كانت تفرض على التجار الباعة والصناع هو تحصين الثغور[5].

ومن هنا يمكن نقول أن الضرائب الزيرية كان فيها الكثير من التجاوز والإسراف[6].

وهكذا استطاعت الدولة الزيرية تطوير التجارة بأفريقية من خلال تنوع صادراتها واستيراد كل ما تحتاجه بكل حرية وذلك لتوفير الأمن والاستقرار وتنوع طرقها التجارية سواء برية او بحرية .

المطلب الثالث: مناطق التبادل التجاري (العلاقات التجارية)

1- **مصر**: أقامت الدولة الزيرية علاقات تجارية متميزة مع مصر وأكبر دليل على هه العلاقات هو اتصال العمارة من القيروان إلى الاسكندرية، وكانت القوافل تمشي ليلا ونهار[7].

ومن دلالات العلاقات الجيدة والمتميزة بين الزيريين والفاطميين في مصر إقدام المعز بن باديس عام 420هـ/1023م على إرسال هدية إلى الظاهر لإعزار دين الله، تمثلت في

---

[1] البكري: مصر سابق، 25.

[2] نفسه، ص 55.

[3] ابن حوقل: المصدر السابق، ص 97.

[4] عمر الركابي: خلاصة تاريخ تونس، مطبعة التلي، ط4، تونس، 1939، ص 26.

[5] كمال السيد أبو مصطفي: المرجع السابق، ص 83.

[6] بولعسل أحسن: الضرائب في المغرب الاسلامي منذ الولاة حتي سقوط الموحدين، رسالة لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف عبد العزيز فيلالي، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 1994-1996م، ص 91.

[7] عبد الواحد المراكشي: المعجم في تلخيص أخبار المغرب، ترجمة محمد السعيد عريان القاهرة، ص 432.

عشرين جارية حسناء، وبعث له ثلاثة جياد من الخيل الثمينة سرج الأول بسرج من الذهب وسرج الثاني من لؤلؤ والثالث سرج بسرج من الهب و كما بعث له ثلاثة آلاف قنطار من الزعفران وعشرون خادما وألف خمس مائة ثوب من سائر ألوان الخز المغربي[1].

كما كانت العلاقات التجارية من الزيريين والفاطميين تتوتر أحيانا رغم التبعية.

ومن أمثلة ذلك إقدام الحاكم الفاطمي الحاكم بأمر الله على منع بيت التربيب الوارد من إفريقية في هذه السنة، كما رفع المكوس على الغلات الواردة إلى مصر وخاصة الرطب والصابون والحرير[2]، مما أدى إلى تضاؤل التبادل التجاري بين الفاطميين والزيريين.

كما أن الظروف السياسية ساهمت في التقليل من حجم التبادل التجاري خاصة بعد انفصال الزيريين عن الفاطميين وإقدام المعز بن باديس على سك العملة سنة 441هـ/1049م وتحريم تداول العملة الفاطمية [3]، ويرى إدريس أنه على الرغم من القطيعة بين الزيريين والفاطميين إلا أن ذلك لم يؤثر على العلاقات التجارية والطرق التجارية التي خرجت مع الغزو الهلالي إذا أن الطرق قد تحولت إلى بحرية.

واعتبر ادريس أن مصر كانت تعتبر نقطة انطلاق بين العلاقات التجارية بين حوض المتوسط والشرق الأقصى، فمصر هي نقطة الوصل بين الشرق الأقصى وإفريقية[4]. كما عادت العلاقات التجارية إلى سابق عهدها مع عودة الدولة الزيرية إلى حضن الفاطميين فقد أقدم المعز بن باديس عام 452هـ/1060م إلى إرسال هدية إلى الخليفة الفاطمي المنتصر بالله قومت بأربعين ألف دينار ومن جملتها ورقة مكللة بالجواهر كانت للمهدي الفاطمي[5].

---

[1] القاضي الرشيد بن الزبير: الذخائر والتحف ترجمة محمد عبد الله مراجعة صلاح الدين المنجد، دار المطبوعات للنشر، الكويت 1969، ص 59.

[2] أبو عبد الله محمد الصنهاجي: أخبار ملوك بن عبيد وسيرتهم، ترجمة حلول أحمد يدوي، المؤسسات الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص63.

[3] لسان الدين ابن خطيب: المغرب العربي في العصر الوسيط، تعليق أحمد مختار العابدي، دار الكتاب، ص 74.

[4] إدريس هادي روجي: المرجع السابق، ج2، ص ص 286-288.

[5] القاضي رشيد الزبير: المصدر السابق، ص 76.

2-**السودان:** من المناطق التي تربطها مع إفريقية علاقات تجارية، فكانت تفصلها عن إفريقية صحاري كبيرة[1].

وهناك محطتان رئيسيتان للانطلاق واستقبال تجارة السودان والتي تمر بها القوافل الصادرة والواردة من بلاد السودان، وسجلماسة التي لها تجارة منقطعة منها إلي السودان وسجلماسة هي آخر نقطة في طريق السودان وتعتبر بوابة الذهب.[2]

وقد تعرقل النشاط التجاري بين إفريقية وبلاد السودان بعد الغزو الهلالي وهذا ما يدل عليه نقص الذهب في المهدية وقد حاول بنو هلال فيما بعد إعادة تنشيط الحركة التجارية ولك بحماية القوافل.[3]

3- الاندلس: كان النشاط التجاري بين الأندلس وإفريقية متذبذبا، يرتفع في فترة ويقل في فترة أخرى، فمثلا لم تكن إفريقية ميناء كبيرا لسفن الأندلس أثناء الفترة الفاطمية نتيجة للصراع الفاطمي الأموي لكنها أصبحت سوقا تجارية مهمة خلال القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي[4].

وهكذا كانت إفريقية بفضل موقعها الجغرافي الممتاز تقوم بدور الوسيط التجاري بين التجاري بين التجارة الشرقية والأندلسية، وذلك عن طريق ميناء المهدية وميناء طبرقة لكن بدأت التجارة الأندلسية تتحول باتجاه غرب المتوسط بعد أن أصبح مرسى الخرز موطنا للقراصنة .

وهذا ما أدى إلى فقدان طبرقة لطابعها الاقتصادي وحلول بونة محلها وقيام الأندلسيين ببناء مراكز في كل من بجاية ومرسى الدجاج[5]، ولكن العلاقات التجارية

---

[1] ابن حوقل: المصدر السابق، ص 65-70.

[2] الحبيب جنحاني: المرجع السابق، ص 152.

[3] هادي روجي إدريس: المرجع السابق، ج2،ص 191-192.

[4] أوليفياريمي كونستبل: المرجع السابق، ص 74.

[5] هادي روجي إدريس: المرجع السابق، ج2و ص 294.

بين الأندلس وإفريقية توقفت تماما.

إذا عرفنا أن التجار بقوا يحملون البضائع ذهابا وإيابا وكان التوقف في الموانئ من أجل البيع والشراء وجمع المعلومات التجارية دليل على بقاء العلاقات التجارية بين الأندلس وإفريقية[1].

وقد كانت المراكب الأندلسيين ترد إلى عدد من موانئ الدولة الزيرية كطبرقة والمهدية.

4- صقلية: شهدت ازدهارا كبيرا تحت حكم الكلبين (337-440هـ/948-1048م) ولكن هذا الإزهار بدأ في تلاشي تدريجيا، وأدى ذلك إلى نشوب حروب داخلية طويلة[2].

كما كانت العلاقات التجارية تخضع لضوابط شرعية وفتاوي فقهية فقد شدد الامام مالك على كراهية التجارة مع بلد الحرب نتيجة لحكم المشركين عليه وقال المازري هنا أن الكراهية تقضي التحريم[3]، وقال مادامت احكام الكفر جارية على من يدخلها من المسلمين فالسفر إليها لا يجوز[4].

وقد جمع الأمير الزيري تميم بن المعز (454-501هـ/1108م) الفقهاء لإصدار فتاوى حول التعامل مع صقلية فأفتى المازري بعدم جواز التعامل معهم رغم الحاجة، لذا وجب على المسلمين الاقتداء بالمسلمين الأوائل وتفويض الأمر إلى الله[5].

كما ان الفقيه عبد الحميد الصائغ أصدر فتوى أيضا تمنع المتاجرة معهم والسفر إليهم، وحجته في ذلك أن التعامل معهم يقوي جانبهم في محاربة المسلمين[6].

---

[1] أوليفيا ريمي كونستبل: المرجع السابق، ص99.

[2] أندري بورزو: المسلمون في صقلية وتأثيرهم في القرون الوسطى، مقال منشور في كتاب المتلقى العاشر للفكر الاسلامي المنعقد في عنابة 10-19-يوليو 1976، منشورات وزارة الشؤون الديني و المجلد 2، ص 198-199.

[3] البرزلي: المصدر السابق، ج2،ص 54.

[4] نفسه: ص 56.

[5] إدريس الهادي روجي: المرجع السابق، ج2، ص 238.

[6] محسن العابد: المرجع السابق، ص 21.

ورغم صدور تلك الفتاوى إلا أن العلاقات التجارية لم تتوقف، بل أن الزيريين سعوا إلى كسب النورمان ما دامت علاقاتهم متوترة مع الفاطميين والحماديين، وقبل النورمان إقامة علاقات معهم مادامت لهم مصالح في إفريقية[1].

وما يجسد هذه الاتفاقيات الاتفاقية المبرمة مع الملك روجار عام 468هـ/1075م[2].

فكانت العلاقات الزيرية النورماندية يشوبها في كثير من الأحيان التوتر لأسباب عديدة منها محاولة الزيريين احتكار النقل البحري واخفاقهم في حماية السفن النوماندية، كما الزيريون مع المرابطين لضرب صقلية فقام النورمان كرد فعل عن ذلك باحتلال موانئ الدول الزيرية من طرابلس على بونة وبلك تقلصت تجارتها على المهدية كمركز تجاري[3].

5- **مع الجمهوريات الإيطالية:** بحلول القرن الرابع الهجري النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي بدأت التجارة بين العالم الاسلامي والجمهوريات الإيطالية تنمو ومن مظاهر هذا النمو أن نقل السلع في البحر المتوسط أصبح يتحكم فيه الايطاليون وكانت إمارتي البندقية وأمالفي، أول من ربط علاقات تجارية مع تونس ومصر والشام ثم حلت جنوة وبيزا محل أمالفي [4]،كما وجد التجار الإيطاليون الاستقبال الجيد في المدن الزيرية[5].

وقد كانت العلاقات التجارية بين الزيريين والمدن الإيطالية في كثير من الأحيان متوترة إذا أن الفتوحات الإسلامية قبل العهد الزيري وصلت حتي البحر الإدرياتيكي، إلى أن

---

[1] عز الدين العابد: مرجع سابق، ص 264.

[2] أرشباد لويس: مرجع سابق، ص 86.

[3] عزالدين موسى: المرجع السابق، ص 264

[4] منتحمري واط: فضل الاسلام على الحضارة الغربية : ترجمة حسين أحمد أمين، دار الشروق، ط1، بيروت 1983 ص 29-30.

[5] ANDERSAYUS/le commerce des européens àtunis depuis he xll siéclis ge xll siécle juquexvi paris ksociéte détitons géographiques .maritimes colo niale 1929p24 3andrsayous: .opcit.p27

ظهرت مدينة تونس وأصبحت سنة 494هـ1100م جاهزة اقتصاديا لتلعب دورا كبيرا في التجارة الخارجية.[1]

وكذا كانت العلاقات بين الدولة الزيرية والمدن الإيطالية متوترة في كثير من الأحيان و والسبب في ذلك الصراع الديني بين الطرفين وقد أثر هذا الصراع على التجارة .

6- الهند: كانت هناك علاقات تجارية بين إفريقية الزيرية وبلاد الهند وخاصة تجارة الكرم[2]، كما انتقل التجار من المدن الزيرية المعروفة نحو مصر ومنها نحو الهند وخاصة من تونس والمهدية والقيروان وهؤلاء التجار كانوا التجار يكابدون مشاق الرحلة نحو الهند[3]، وما يدل على العلاقات الزيرية الهندية وأن صاحب الاستبصار في أثناء حديثه هي مرجان مرسى الخرز قال" وهو أنفس مرجان الدنيا وهو أنفق شيء بالهند والصين"[4].

كما كانت العلاقات التجارية مع الهند يتحكم فيها يهود من الدولة الزيرية.[5]وهكذا تنوعت العلاقات التجارية بين الدولة الزيرية وسائر بلدان العالم.

[1] عطية القوصي : أضواء جديدة على تجارة الكارم من وثائق الجنيزية، مقال منشور في المجلة التاريخية المصرية مازي 1975، المجلد 2، ص 24.

[2] جوايتاين داوشلومر: المرجع السابق، ص 270.

[3] مجهول، الاستبصار: مصدر سابق و ص 126.

[4] محمد شحاتة ريه، مرجع سابق، ص 80.

الخاتمة

الخاتمة

وفي الأخير وبعد دراستنا لموضوع التجارة في عهد الدولة الزيرية خرجنا بعدة نقاط واستنتاجات أهمها:

– حُكم الدولة الزيرية في بلاد إفريقية شهد تطورا كبيرا في المجال الاقتصادي خاصة التجارة نظرا لما يردعنها من مال على الخزينة السلطانية، وكان هذا التطور التجاري نتيجة لعدة عوامل منها الطرق التجارية وارتفاع مكانة التجار في المجتمع، واهتمام السلاطين وتشجيهم للتجارة.

– كما سعى المعز بن باديس إلى توفير الأمن وفتح الطرقات وإيجاد وسائل النقل وأيضا على ازدهار التجارة في الدولة الزيرية الموقع الممتاز الذي تحتله، إذ أنها تقع في منتصف الطريق بين مراكش ومصر وهو المركز الحقيقي لطريق القوافل بين شمال إفريقيا وبين مناطق الجنوب الصحراوي.

– كما أدى هذا الموقع الممتاز إلى ازدهار تجارة الذهب والدقيق على وجه الخصوص.

– أما بالنسبة لموقعها البحري فإن إفريقية بها موانئ كبيرة للمراكب والقوافل التجارية بين الشرق والغرب البحر المتوسط وكان الانتقال من إفريقية إلى جزيرة صقلية سهلا ويتم على متن السفن الصغيرة، كما أن الموقع جعل من الدولة الزيرية محطة للسلع الشرقية والغربية.

– ومن خلال هذه العوامل المساعدة على تطور التجارة أدت إلى تنوع الأسواق كسوق البزازين وسوق الجزارين وسوق الزجاجيين وسوق الدجاج وسوق الغزل وغيرها من الأسواق والتي كان لها تنظيم دقيق وآداب عامة لا يمكن لأي شخص أن يتعداها وكان لهذه الأسواق سلع متعددة كالصوف والأكسية والحنطة والقمح والشعير وبيع الفواكه وكانت القيروان أكبر سوق داخلي رغم أنها لم تكن عاصمة الدولة الزيرية.

– كما تنوعت أيضا وسائل التبادل التجاري كالنقود والمكاييل والموازين بمختلف أنواعها والسكة والدراهم وهكذا كانت طرق التعامل في الدولة الزيرية متعددة.

– وقد تعاملوا بالصكوك وتعاملوا أيضا بالمقايضة وذلك من أجل تسهيل عملية التبادل التجاري، ولهذا كان اعتناء الدولة الزيرية بالتجارة من أجل المحافظة على بقائها واستمراريتها، لذلك قامت بتنوع علاقاتها التجارية مع المشرق، وقد كانت تصدر إلى المشرق جلود الكتب وأغلفتها وتصدير الجواري، وتصدير المرجان الذي كان يستخرج من مرسى الخزر وتصدير الفستق القفصي إلى مصر كما استوردت من مصر ماء الورد والقرنفل من الاسكندرية والشب والصناعات النسيجية والكتاب المصري.

– أما بالنسبة للنشاط التجاري بين الأندلس وافريقية كانت متذبذبة، فقد كانت تصدر الزيت القفصي والفستق وغيرها من المنتجات في حين تستورد منها بعض الكماليات كالزيت والقطن الاشبيلي الذي كان يستعمل في الصناعات النسيجية.

– كما كانت لها علاقة تجارية مع صقلية وبلاد المغرب حيث استوردت التمور من فاس وصدرت الجلود، والقمح والفستق إلى سجلماسة وسائر بلاد المغرب كما عمل الأمراء الزيريون جاهدين إلى رفع مستواهم التجاري.

– فلما تدهورت علاقاتهم التجارية مع الفاطميين بسبب القطيعة المذهبية ومع الحماديين أبناء عمومتهم، سعوا إلى ربط علاقات تجارية متينة مع النورمان في صقلية وهكذا تنوعت العلاقات التجارية بين الدولة الزيرية ومناطق مختلفة من العالم الاسلامي والأندلس والمشرق والإسلامي والعالم المسيحي.

– حيث نتج عن الزحف الهلالي لبلاد المغرب تأثيرا واضحا يظهر في تخريب الطرق التجارية وتهدم المدن بما فيها من أسواق والسيطرة على التجارة وخاصة تجارة الجنوب وفي ظل هذه الظروف اضطر الزيريون إلى العودة إلى الدولة الفاطمية وإقامة علاقات تجارية معها مما أدى إلى انتعاش الدولة الزيرية من جديد ولكن هذا الانتعاش لم يدم طويلا بسبب مهاجمة النرمان موانئ الدولة الزيرية مما أدى إلى سقوط العاصمة المهدية وهكذا اختفت

الدولة الزيرية بعد الازدهار التجاري الذي حققته بإفريقية والعلاقات التجارية المتنوعة التي ساعدت على استقرارها السياسي بالبلاد وتطور الصناعات بالمدن المغربية كما كان لها تأثير واضح في الحياة الاجتماعية .

– وفي الأخير نستنتج بأن التجارة في عهد الدولة الزيرية شهدت أرباح طائلة وأسواق متنوعة كما كان لها تأثير في العلاقات السياسية والحياة الاجتماعية والصناعية.

الملاحق

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1/ المصادر

1- الابياني أبو العباس عبد الله بن أحمد بن ابراهيم التميمي (بين 352-361هـ/ 962-971م)، مسائل السماسرة، ترجمة محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1992

2- ابن الأثير عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم الجزري (تـ630هـ /967م)، الكامل في التاريخ، ترجمة ابو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت1992.

3- الإدريسي أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله (560هـ/1166م)، القارة الإفريقية وجزيرة الأندلس مقتبس من كتاب نزهة المشتاق ترجمة إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983

4- الإصطخري أبو اسحاق إبراهيم بن محمد (340هـ/951م)، المسالك والممالك، ترجمة محمد جابر الجيني، مراجعة محمد شفيق غربال، دار القلم، المملكة العربية المتحدة 1961/1381.

5- ابن الأكفاني محمد بن محمد بن ابراهيم (749هـ/1348م)، نخب الذخائر في أحوال الجواهر، عالم الكتب، ط2، 1404هـ/1984م

6- البرزلي أبو القاسم بن أحمد بن محمد (841 هـ/1438م)، فتاوى البرزلي المعروف بجامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تقديم محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2002

7- البكري ابو عبد الله بن عبد العزيز (تـ487هـ/1094م)، المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، مقتبس من كتاب المسالك والممالك، نشره مع الترجمة الفرنسية كولين دوسلان، مكتبة أمريكا والشرق، باريس 1965

8- ابن بشكوال: كتاب الصلة في التاريخ علماء الاندلس، تقديم صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، 2003، مج3

9- التجاني أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد (717هـ/1318م)، رحلة التجاني، تقديم حسن ابراهيم حسن، الدار العربية للكتابة، ليبيا، تونس،1981

10- ابن حوقل أبو القاسم النصيبي (367هـ/977م)، صورة الأرض، منشورات مكتبة الحياة، بيروت

11- ابن خرداذبة أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (تـ 272هـ/885م) المسالك والممالك، نشر جون ديغومي، مطبعة بريل 1889

12- الخشني أبو عبد الله محمد بن الحارب (361هـ/971م)، أصول الفتيا على مذهب الإمام مالك ترجمة وتعليق محمد مجدوب، محمد أبو الأجفان، عثمان بطيخ، الدار العربية للكتاب المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985

13- ابن الخطيب لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله السلماني (776هـ/1374م)، تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط، ترجمة أحمد مختار العابدي، محمد إبراهيم الكتاني، الدار البيضاء، 1964

14- ابن الخطيب لسان الدين، أعمال الأعلام، دار الكتب، الدار البيضاء.

15- ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد (808هـ/1406م)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الكتب العملية، ط1، بيروت، 1992.

16- ابن خلدون: المقدمة المطبعة البهية المصرية

17- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط1، بيروت، بلا تاريخ، ج4

18- الدباغ ابو يزيد عبد الرحمان بن محمد الأنصاري الأسيدي (696هـ/1298م)، معالم الايمان في معرفة اهل القيروان ترجمة ماضور، المكتبة العتيقة تونس، مكتبة الخانجي مصر

19- الدمشقي أبو الفضل (تـ6هـ/12م)، الإشارة الى محاسبة التجارة ومعرفة جيد الأعراض ورديئها وغشوش المدلسين فيها، مطبعة مؤيد، 1318هـ

20- ابن أبي دينار القيرواني، المؤنس في أخبار افريقية وتونس مطبعة النهضة، تونس 1350م

21- الزهري ابو عبد الله محمد بن ابي بكر (تـ556هـ/1160م)، كتاب الجغرافيا، ترجمة محمد تاج الصادق، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد

22- ابن ابي زيد القيرواني أبي محمد بن عبد الله (تـ 386هـ/996م)، الرسالة، نشر مع الترجمة الفرنسي ليون بارشي المكتبة العربية الفرنسية، مكتبة الشعب العسكرية، ط5 الجزائر 1968

23- ابن أبي زيد القيرواني: فتاوي ابن أبي زيد القيرواني جمع حميد محمد لحمر، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت2004

24- ابن سعيد المغربي (685هـ/1386م)، كتاب الجغرافيا ترجمة إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2الجزائر 1982

25- السقطي أبو عبد الله محمد بن أبي محمد المالقي، آداب الحسبة، المطبعة الدولية، باريس1931

26- الصنهاجي أبو عبد الله محمد بن علي بن حماد بن عيسى (تـ 628هـ/1230م) أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ترجمة جلول أحمد بدوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984

27- القاضي الرشيد بن الزبير أحمد بن الرشيد (809هـ/1406م)، الذخائر والتحف، ترجمة محمد عبيد الله، تقديم صلاح الدين المنجد، دار المطبوعات والنشر، الكويت 1959

28- القلقشندي أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (تـ 821هـ/1418م)، صبح الأعشى، المطبعة الأميرية، القاهرة،1333-1915.

29- الماوردي أبو الحسن محمد بن حبيب البصري البغدادي (تـ 450هـ/1058م) كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ترجمة سمير مصطفى رباب، المكتبة العصرية، بيروت2001

30- المقريزي، اتعاض الحنفاء لأخبار الخلفاء، نشره جمال الدين الشبالن القاهرة،ج1، 1416هـ/1996م، ط2.

31- مؤلف مجهول (904هـ/1964م) تقييد جديد حول النقود والاوزان والمكاييل المغربية، تقديم محمد الشريف كلية الآداب، جامعة عبد المالك السعيدي، ط2، تيطوان، 1999

32- مؤلف مجهول (6هـ/12م) كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد دار النشر المغربية، دار البيضاء 1985

33- مؤلف مجهول: مفاخر البربر نشره ليفي بروفنسال

34- المجيلدي أحمد سعيد (1094هـ/1683م) التيسير في أحكام التسعير، تقديم موسى لقبال، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع الجزائر

35- المراكشي ابن عذاري أبو العباس أحمد (712هـ/1312م) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ترجمة كولين ليفي بروفنسال، دار الثقافة، ط5، بيروت، 1995

36- المراكشي عبد الواحد: المعجب في تلخيص اخبار المغرب، ترجمة محمد السعيد عربان، القاهرة

37- المعداني أبو علي بن الحسن بن رحال (1140هـ/1728م) كشف القناع عن تضمين الصناع، ترجمة محمد أبو الأجفان دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1996

38- المقديسي أبو عبد الله محمد بن أحمد (378هـ/988م) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي، ط3،القاهرة 1991

39- محمد بن حارث الخشني، أصول الفتيا على مذهب الامام مالك، ترجمة محمد أبو الأجفان، دار العربية للكتاب.

40- النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (733هـ/1332م) تاريخ المغرب في العصر الوسيط، دار النشر المغربية، دار البيضاء

41- الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحي بن محمد التلمساني (تـ914/1508م) المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والاندلس والمغرب، اشراق محمد حجي، دار المغرب الإسلامي، بيروت 1981

42- ياقوت الحموي شهاب الدين بن عبد الله(626هـ/1229م) معجم البلدا، مكتبة خياط، بيروت

43- يحي بن عمر (ت ق 3 خ/ 9م) النظر والأحكام في جميع أحوال السوق، رواية أبو جعفر أحمد القصري القيروان، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس

2/ المــراجع

1- ادريس هادي روجي: الدولة الصنهاجية في عهد بن زيري في القرن 10 الى القرن 12 ترجمة حمادي الساحلي دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1982

2- أرشباد لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500هـ/1100م) ترجمة أحمد محمد عيسى مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر

3- أوليفيا ريمي كونستبل التجارة والتجار في الاندلس، ترجمة فيصل عبد الله، مكتبة العبيكات، ط1، الرياض 2002

4- بوتشيش ابراهيم القادري: اضاءات حول التراث الغرب الاسلامي تاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1،بيروت 2002

5- آدم ميتز الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط3، القاهرة 1957

6- بورويبة رشيد: الدولة الحمادية تاريخها وحضارتها ديوان المطبوعات الجامعية، المركز الوطني للدراسات التاريخية الجزائر1977

7- جوايتاين داوشلومر: دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، تعريب عطية القومي، وكالة المطبوعات، ط1، الكويت 1980

8- الجنحاني الحبيب: دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الاسلامي، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت 1986

9- جوايتاين داوشلومر: دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، تعريب عطية القوصي، وكالة المطبوعات، ط0، الكويت 1980

10- جودت عبد الكريم يوسف: الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرن الثالث والرابع الهجريين، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية.

11- حسن حسني عبد الله بساط العتيق في حاضرة القيروان وشاعرها ابن الرشيق، المطبعة التونسية 1330هـ

12- خضري حسن أحمد: علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب، بمكتبة مدبولي، ط1،القاهرة

13- الركباني عمر: خلاصة تاريخ تونس، مطبعة تلي، ط4 تونس, 1939

14- محمد طمار: المغرب الاوسط في ظل صنهاجة , ديوان المطبوعات الجامعية

15-العربي اسماعيل : المدن المغربية في الاداب الجغرافي العربي , المؤسسة الوطنية للكتاب ,الجزائر 1984

16-غوستاف لوبان حضارة العرب، ترجمة عادل ريكز مطبعة عيسى البابي الحلبيي ،ط1 1964

17-قالتر هتنس : المكاييل و الاوزان الاسلامية ما يعادلها في النظام المتري ، ترجمة كمال العسلي، روائع مجدلاوي، ط2، الاردن 2001

18- بن قربة صالح: المسكوكات المغربية للفتح الاسلامي على سقوط دولة بني حماد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986

19- لقبال موسى: الحسبة المدهبية في بلاد المغرب العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ط1، الجزائر 1971

20- مجاني بونة: اثر العرب اليمنية في تاريج ميلاد المغرب في القفرون الثلاثة الاولى للهجرة، منشورات جامعة منتوري قسنطينة 2003

21- كمال السيد ابو مصطفى: جوانب من حضارة المغرب من خلال نوازل الونشريسي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية 1997

22- كمال السيد أبو مصطفى: تاريخ الاندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين و الموحدين، مركز الاسكندرية، مطبعة الاشعاع

23- منتحري واط: فضل الاسلام على الحضارة الغربية، ترجمة حسين احمد امين، دار الشروق، ط1، بيروت1983

24- موريس لومبار: الاسلام في مجده الاول، ترجمة اسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984

25- موسى عز الدين احمد: النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، ط1، بيروت1983

3/ المقالات:

1- أندري بروزو: المسلمون في صقلية وتأثيرهم في القرون الوسطى، مقال منشور في كتاب الملتقى العاشر للفكر الاسلامي المنعقد في عنابة 10-19 يوليو 1976منشورات وزارة الشؤون الدينية، المجلد الثاني

2- باقة رشيد: الأقليات الدينية في بلاد المغرب ومدى مساهمتها في ازدهار الحياة الاقتصادية، مقال في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية لجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، العدد 4، أكتوبر 2004

3- الطبي امين توفيق، جوانب من الحياة الاقتصادية في المغرب في القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي من خلال رسائل الجينزة مقال منشور في كتاب أعمال المؤتمر الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، المنعقدة في وهران من 26 الى 28 نوفمبر 1983 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1987

4- العابد المحسن: جوانب من الحياة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية بإفريقية في اواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجري، مقال منشور في مجلة العلم والتعليم، الشركة التونسية لفنون الرسم، السنة الثالثة العدد 32، 1398هـ/1978م

5- هيفينج: مادة تجارة، دائرة الاسلامية، ترجمة مقال محمد شاكر، انتشارات جيهان طهران

6- وداد القاضي: الحرف الزراعية والصناعية في صقلية الاسلامية وأثرها على الحضارة الاوربية، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجلد الثاني

4/ الرسالة الجـامعية:

1- بولعسل أحسن: الضرائب في المغرب الإسلامي منذ عهد الولادة حتى سقوط الموحدين، رسالة لنيل شهادة ماجستير تحت إشراف عبد العزيز فيلالي، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 1999-1996

2- محمد شحاته ربه: اليهود في بلاد المغربيين الأدنى والأوسط في عهد بني زيري تحت اشراف محمد خليفة حسن أحمد القاهرة 2003م

3- المراجع الأجنبية:

1- André sayous :le commerce des européens atunis de buis le Xllsiécle jusque la fin du XVI et coloniale 1929

2- Géorgejehel : géne et tunis au moyenage on l’ alternative de la guerre et de la paix;1995 tome XL-VII

الفهـــرس

فهرس الموضوعات

تشكرات .....

قائمة المختصرات .....

مقدمة.....أ

الفصل التمهيدي: لمحة تاريخية عن الدولة الزيرية (362–543هـ/971–1152م)

1- نسب بني زيري.....6

2- حكام الدولة الزيرية.....**7**

المبحث الأول: التجارة الداخلية في عهد الدولة الزيرية (362–543هـ/971–1152م)

المطلب الأول: عوامل تطور التجارة الداخلية والعوامل المثبطة لها.....20

1- عوامل تطور التجارة الداخلية في عهد بني زيري.....20

1-1- الطرق التجارية.....20

1-2- الأسواق.....22

1-3- السلع المتداولة: 25

1-4- الأسعار.....27

1-5- الشركة.....30

1-6- الموقع الاستراتيجي والجغرافي للدولة.....31

1-7- دور السلطة الحاكمة: 33

1-8- الأمن.....33

1-9- الخبرة التجارية.....34

1-10- تنظيم الأسواق.....35

1-11- العوامل الاجتماعية.....35

2- العوامل المثبطة للتجارة الداخلية في عهد الدولة الزيرية.....37

2-1- تجارة السلطة الحاكمة.....37

2-2- المكوس والضرائب.....38
2-3- الربا.....40
2-4- الثورات والفتن الداخلية.....40
2-5- مشاكل الطرق التجارية.....41
2-6- الهجرات و الاضطرابات السياسية.....43
2-7- الكوارث الطبيعية.....44
2-8- اختلاف النقود والمكاييل والأوزان.....46
2-9- المنافسة الخارجية.....46

المطلب الثاني : وسائل وطرق التبادل التجاري خلال عهد الدولة الزيرية.....48

1- السكة.....48
2- المكاييل والموازين.....50
3- الحسبة.....53

المطلب الثالث : أصناف التجار في عهد الدولة الزيرية.....55

1- من حيث العمل التجاري.....55
1-1- الخزان.....55
1-2- الركاض.....55
1-3- المجهز.....56
2- من حيث المكانة التجارية.....56
2-1- التاجر السلطان.....56
2-2- التاجر الفقيه.....57
2-3- عامة التجار.....57

المبحث الثاني:التجارة الخارجية في عهد الدولة الزيرية (362ـــ543هـ/971ـــ1152م)

المطلب الأول: عوامل تطور التجارة الخارجية.....67

1- تنوع الطرق التجارية.....67
1-1- الطرق البرية.....67
1-2- الطرق البحرية 68
2- أهم الموانئ في عهد الدولة الزيرية.....69
3- تنوع وسائل النقل.....70
3-1- وسائل النقل البري.....70
3-2- وسائل النقل البحري.....71
المطلب الثاني: الصادرات والواردات.....73
1- الصادرات.....73
2- الوردات 75
المطلب الثالث: مناطق التبادل التجاري.....78
1- مصر.....78
2- السودان.....80
3- الأندلس.....80
4- صقلية.....81
5- الجمهوريات الايطالية.....82
6- الهند.....83
الخاتمة.....85
الملاحق.....89
المصادر والمراجع.....91
فهرس الموضوعات.....97

تم بحمد الله